مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم
المتحدة لمساعدة العراق

مكتب حقوق الإنسان في المفوضية
السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

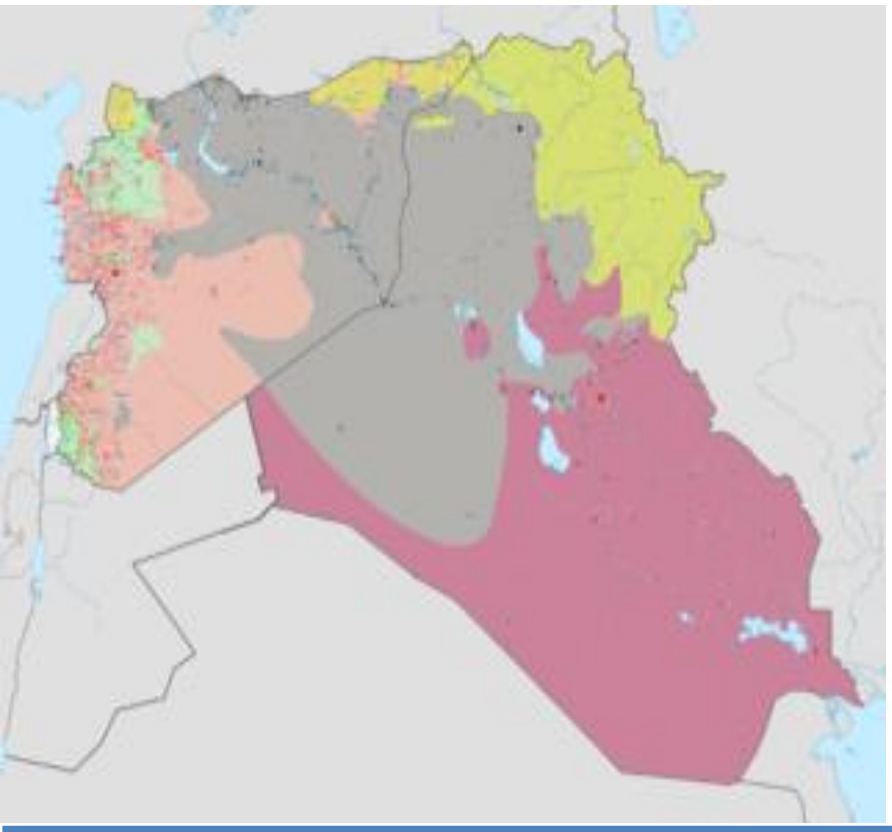

تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق:
11 أيلول – 10 كانون الأول 2014

IRAQ - Reference Map

Jan 2015

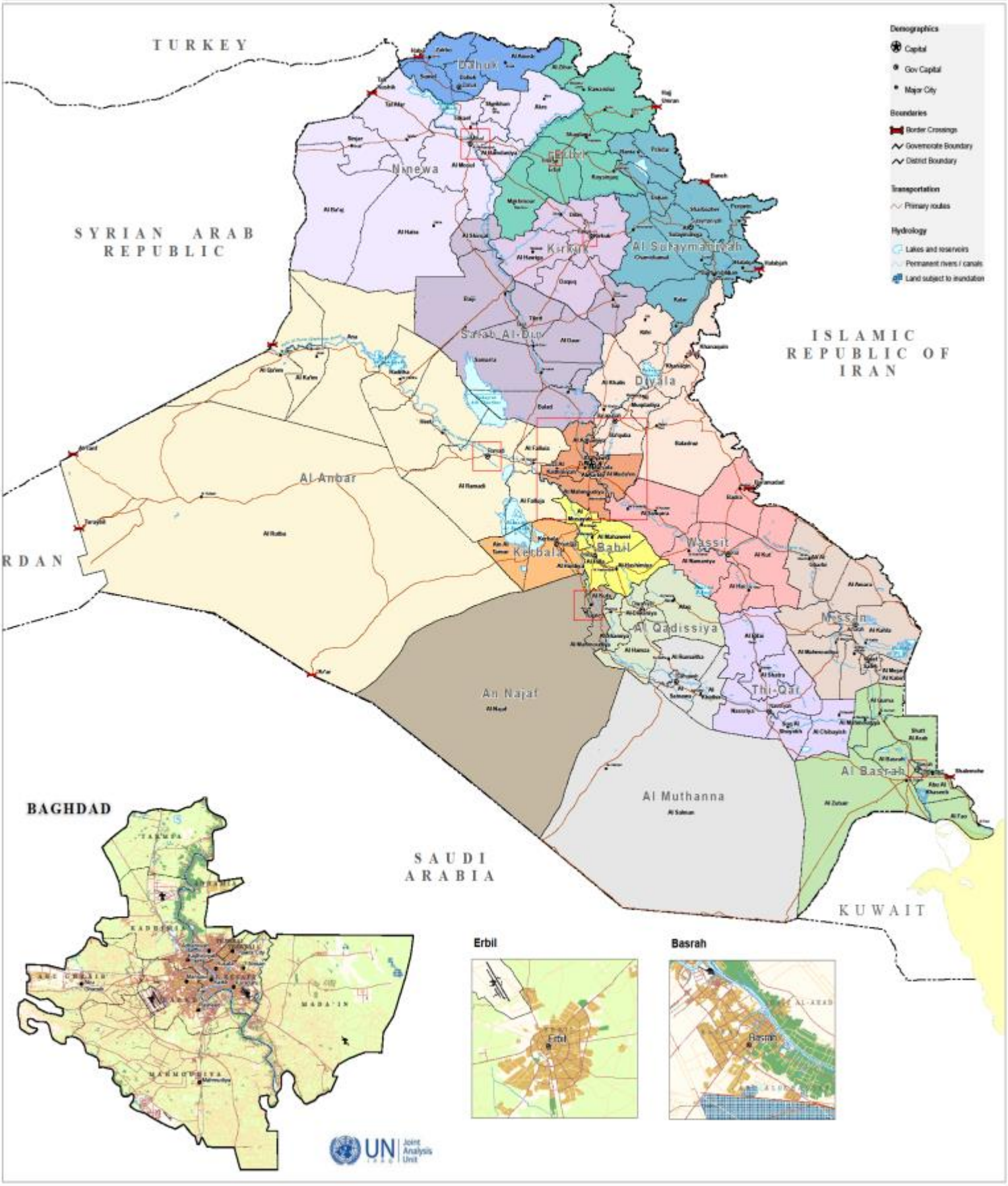

UN Joint Analysis Unit

"ويستمر النزاع المسلح واعمال الارهاب بالحاق خسائر فادحة بين صفوف العراقيين من رجال ونساء واطفال. وعلى الحكومة العراقية و بالتعاون مع المجتمع الدولي أن تعمل كل مابوسعها للإهتمام بضحايا العنف، واستعادة القانون والنظام للبلاد، وحماية جميع من يسكن المناطق التي يسيطر عليها داعش والجماعات التابعة لها، وايضا لضمان مسائلة ومحاسبة جميع من كان مسؤولا عن ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان وفقا للقانون".

السيد نيكولاي ملادينوف

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، 15 كانون الأول، بغداد

"تعد المسائلة امرا بالغ الأهمية لمعالجة الماضي ولمنع انتهاكات مستقبلية في القانون الدولي. وعلى الحكومة العراقية أن تنظر في الانضمام الى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكخطوة فورية، على الحكومة ايضا ان تقبل ممارسة سلطة المحكمة الجنائية الدولية مع مراعاة الوضع الخاص الذي يواجهه البلد وفقا للمادة 12 (3) من نظام روما الأساسي".

السيد زيد رعد الحسين

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 15 كانون الأول، جنيف

الفهرست

موجز: ..... أ

المقدمة 1

منهجية العمل 1

الخلفية 2

الإطار القانوني 3

تأثير النزاع على المدنيين 4

الخسائر في صفوف المدنيين 4

تهجير المدنيين لأسباب تتعلق بالنزاع 4

الانتهاكات والاعتداءات التي يرتكبها تنظيم داعش 6

عمليات القتل والخطف 7

قتل أفراد قوات الأمن العراقية ومنتسبي الشرطة والأفراد المرتبطين بهم 8

عمليات اختطاف أفراد قوات الأمن العراقية ومنتسبي الشرطة والأفراد المرتبطين بهم 9

قتل قادة المجتمع والقادة الدينيين ومدنيين آخرين 10

اختطاف قادة المجتمع والقادة الدينيين ومدنيين آخرين 11

إعدامات تلت محاكمات غير قانونية/ غير نظامية/ غير شرعية 11

تنفيذ العمليات: الهجمات ضد المدنيين وتدمير البنى التحتية المدنية 12

تدمير أو تخريب الأماكن ذات الأهمية الدينية والثقافية 14

حقوق المرأة / العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي 15

الحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية 16

الهجمات ضد المكونات العرقية والدينية 17

الهجمات ضد المسيحيين 17

الهجمات ضد الأكراد 17

الهجمات ضد الشبك 17

الهجمات ضد الشيعة 18

الهجمات ضد التركمان 18

الهجمات ضد الإيزديين 18

الهجمات ضد السنة 19

التجنيد الإجباري واستخدام الأطفال 20

الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن التابعة للحكومة العراقية والقوات المرتبطة بها 20

الضربات الجوية والقصف 20

الاعدامات غير المشروعة (خارج نطاق القضاء) و بإجراءات موجزة 22

حوادث الخطف واحتجاز الأشخاص 24

تدمير البنية التحتية المدنية أو الممتلكات 25

التعذيب والاستخدام المفرط للقوة 25

الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبها مجهولون 26

الاغتيالات/ عمليات القتل 27

التفجيرات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية المدنية 28

حوادث الخطف واحتجاز الأشخاص 31

الاستنتاجات والتوصيات 32

موجز:

تشترك في نشر هذا التقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية). ويغطي الفترة من 11 أيلول لغاية 10 كانون الأول 2014 "الفترة التي يغطيها التقرير" ويتابع التقرير الأول والتقرير الثاني والصادرين من البعثة والمفوضية بشأن حماية المدنيين من النزاع المسلح غير الدولي الجاري في العراق اضافة الى اعمال الارهاب التي تحدث في مناطق أخرى من العراق، والذي غطى الفترة من 5 حزيران لغاية 5 تموز 2014 والذي تم نشره بتاريخ 18 آب 2014 و6 تموز إلى 10 أيلول 2014 والذي تم نشره بتاريخ 26 أيلول 2014.

لقد انقضت ستة أشهر على احتلال مدينة الموصل من قبل ما يسمون انفسهم بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مما أدى إلى بروز الأزمة الحالية والأعمال الإرهابية ويواصل النزاع المسلح الحالي بين قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها من جانب وداعش والمجموعات المسلحة المرتبطة بها في الجانب الآخر حصد أرواح أعداد كبيرة من المدنيين. ولا يزال النزاع يتميز بأعمال العنف الواسعة النطاق والانتهاكات والخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تكون ذات طبيعة طائفية على نحو متزايد. وفي مناطق كبيرة من البلد، أدى العنف إلى تدهور سيادة القانون والإفلات من العقاب لمقترفي الخروقات والانتهاكات.

ومنذ بداية شهر كانون الثاني لغاية 10 كانون الأول 2014 وصل عدد الخسائر في صفوف المدنيين إلى 33368 بسبب العنف المستمر. ومن بين هؤلاء قتل 11602 وأصيب 21766 مدنياً على الأقل. وخلال الفترة بين 1 حزيران و10 كانون الأول 2014 وهي الفترة التي امتد بها النزاع إلى مناطق أخرى في العراق، سجلت البعثة والمفوضية مقتل وإصابة 20252 مدنياً على الأقل. ويتضمن هذا العدد مقتل 7801 وإصابة 12451 مدنياً على الأقل.

ونظراً للتحديدات المتزايدة على قدرة البعثة والمفوضية للتحقق من التقارير التي تتعلق بالخسائر في صفوف المدنيين ينبغي أن تعتبر الأرقام المذكورة في الحد الأدنى. وقد يكون العدد الحقيقي أكبر بكثير. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدد المدنيين الذين لقو حتفهم بسبب تأثيرات العنف الجانبية مثل عدم الحصول على الطعام أو الماء أو الدواء بعد هروبهم من منازلهم أو تقطعت بهم السبل في مناطق خاضعة لسيطرة داعش أو في مناطق الصراع، مجهولاً. وكان الأطفال والنساء الحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة والكبار في السن هم الأكثر تضرراً.

ولغاية 10 كانون الأول 2014، يقدر بأنه تم تهجير أكثر من مليوني شخصاً في العراق ويضم هذا العدد 334011 عائلة. ونزح أكثر من 945000 شخصاً إلى إقليم كردستان العراق، بينما انتشر أكثر من 900000 شخصاً في محافظات أخرى ، بضمنها الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين مع أعداد أقل في كربلاء وبابل والنجف والمثنى وذي قار والبصرة. ويبقى من الصعب الوصول إلى مناطق خاضعة لسيطرة داعش والمجموعات المسلحة المرتبطة بها أو في مناطق يشوبها العنف من أجل تقديم المساعدة الإنسانية. وبقي عدد كبير من المدنيين محاصرين أو نازحين في مناطق يسيطر عليها داعش وبقي أمنهم والحصول على المساعدة الإنسانية محل اهتمام أساسي. وتعني بداية فصل الشتاء إنه أصبح من الملح ضمان تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية لجميع النازحين أو المتضررين من العنف.

واستمرت البعثة والمفوضية بتلقي تقارير عن خروقات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وخروقات جسيمة لحقوق الإنسان على يد داعش ذات طبيعة واسعة النطاق ومنتظمة. وتتضمن هذه الانتهاكات والخروقات هجمات تستهدف المدنيين والبنى التحتية المدنية بصورة مباشرة والإعدامات وجرائم القتل الأخرى التي تستهدف المدنيين وعمليات الخطف والاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والبدني الذي يرتكب ضد النساء والأطفال والاسترقاق والإتجار بالنساء والأطفال وتجنيد الأطفال قسراً وتدمير أو تدنيس الأماكن ذات الأهمية الدينية أو الثقافية والتدمير العشوائي وسلب الممتلكات والحرمان من الحريات الأساسية.

واستهدف داعش والمجموعات المسلحة المرتبطة بها بشكل متعمد وبصورة منتظمة على وجه الخصوص أفراد المكونات العرقية والدينية العراقية المتنوعة بضمنهم التركمان والشبك والمسيحيين والأيزيديين والصابئة والكاكائيين والكرد الفيليين والشيعة العرب وآخرين واخضاعهم لإنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بما يبدو سياسة متعمدة تهدف إلى تدمير أو قمع أو طرد هذه المكونات بصورة دائميه من مناطق تخضع لسيطرتهم. وقام داعش بقتل الأسرى من أفراد القوات الأمنية العراقية والذين يشتبه بارتباطهم بالحكومة. وكذلك قاموا باستهداف وبصورة منتظمة جميع الأشخاص الذين يشكون باحتمال عدم ولائهم إلى قضيتهم بضمنهم القادة الدينيين وقادة المجتمع وزعماء العشائر وإخضاعهم للإعدام والقتل وتدمير الممتلكات وجرائم أخرى.

وتلاحظ البعثة والمفوضية بأن الكثير من الخروقات والانتهاكات المرتكبة من قبل داعش قد ترقى إلى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية وربما الإبادة الجماعية.

إضافة الى ذلك، واصلت البعثة والمفوضية كذلك تلقي تقارير بشأن خروقات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي على يد قوات الأمن العراقية والمجموعات المسلحة المرتبطة بها. وتضمنت هذه الأعمال عدم الالتزام بمبادئ التمييز والتناسب بموجب القانون الإنساني الدولي عند القيام بالعمليات العسكرية. وواصلت البعثة والمفوضية تلقي تقارير تفيد بأن بعض المجموعات المسلحة المرتبطة بالحكومة أو التي تدعمها قامت بارتكاب عمليات قتل مستهدفة بضمنها ضد المقاتلين الأسرى من داعش والمجموعات المسلحة المرتبطة بها وعمليات خطف ضد المدنيين وانتهاكات أخرى. وكذلك تلقت البعثة والمفوضية بعض التقارير بشأن إساءة معاملة السنة العرب في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة داعش على يد قوات الأمن العراقية.

وواصلت البعثة والمفوضية كذلك تلقي عدد كبير من التقارير بشأن حوادث كان من المتعذر فيها تحديد مرتكبي التجاوزات والانتهاكات على الرغم من المؤشرات الظرفية (مثل موقع الانتهاك أو هوية المجني عليهم أو الأهداف) التي قد تشير بقوة إلى المسؤولية. وتضمنت هذه الانتهاكات أعمال إرهابية مثل عمليات القتل المستهدف والخطف والعنف الطائفي واستخدام العبوات الناسفة والسيارات المفخخة والانتحاريين التي تستهدف المدنيين أو البنى التحتية المدنية.

يفرض القانون الدولي على كل أطراف النزاع المسلح احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي بضمنها مبادئ التمييز والتناسب عند القيام بالعمليات العسكرية واتخاذ كافة التحوطات الممكنة لتجنب وتقليل في أي حالة، تأثير العنف على المدنيين واتخاذ الخطوات لضمان سلامة وحماية المدنيين عن طريق تمكينهم من مغادرة المناطق المتضررة من جراء العنف بسلام وكرامة والحصول على المساعدة الإنسانية الأساسية في كل حين. ويجب على أطراف النزاع اتخاذ خطوات لضمان حماية ورعاية الأشخاص الأكثر ضعفاً من بين السكان المدنيين وينبغي عليهم منع حدوث أي انتهاكات وخروقات.

لا توجد مادة أو بند في القانون الدولي لتمنح الحصانة من المحاكمة للأطراف الفاعلة غير الحكومية المشاركة في النزاع المسلح غير الدولي أو من أي جرائم أو خروقات قد يرتكبونها. ويجب على الحكومة العراقية محاسبة مرتكبي الخروقات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان و للقانون الدولي الانساني، وخصوصاً تلك التي ترتقي إلى الجرائم الدولية بضمنها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة بغض النظر عن هوية مرتكبيها. ويجب على الحكومة العراقية كذلك ضمان بأن جميع المجموعات المسلحة المشاركة في الأعمال القتالية دعماً لقواتها بضمنهم قوات الحشد الشعبي تلتزم بالقوانين الدولية والوطنية ذات الصلة عند القيام بعمليات ضد داعش والمجموعات المسلحة المرتبطة بها وتتضمن هذه حماية المدنيين من تأثيرات العنف وضمان حصولهم على المساعدة الإنسانية.

المقدمة

ينشر مكتب حقوق الإنسان في البعثة هذا التقرير بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بموجب الولايات الخاصة بكل منها. [1]

ويقدم التقرير موجزاً لحوادث تم استلامها والتحقق منها من قبل البعثة والمفوضية بشأن الخروقات لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي وكذلك مخاوف أخرى تتعلق بحقوق الإنسان وناشئة عن الأعمال الإرهابية والنزاع المسلح غير الدولي بين قوات الأمن العراقية والمجموعات المسلحة المرتبطة بها وداعش [2] والمجموعات المسلحة المرتبطة به. ويغطي التقرير الفترة من 11 أيلول إلى 10 كانون الأول 2014.

منهجية العمل

تعتمد المعلومات الواردة في هذا التقرير على الشهادات التي تم الحصول عليها حيثما كان ذلك ممكناً وبصورة مباشرة من الضحايا أو الناجين الشهود على الخروقات والانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان و/أو الخروقات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وعلى وجه الخصوص واصلت البعثة والمفوضية إجراء مقابلات مع النازحين في إقليم كردستان العراق وكركوك وديالى ومناطق أخرى من العراق[3]. وكذلك، تم الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة منها حكومية وغير حكومية ومنظمات وكذلك كيانات الأمم المتحدة.[4] وقد تم التحقق أو التثبت من جميع المعلومات المقدمة في هذا التقرير عن طريق استخدام مصادر مستقلة وموثوقة ذات مصداقية ما لم يتم ذكرها بصورة محددة.

وأثرت القيود التي فرضها تدهور الوضع الأمني على قدرة البعثة والمفوضية للقيام بعمليات رصد وتحقق مباشرة في حالات في أجزاء كثيرة من البلاد. وعلى وجه الخصوص استمرت البعثة والمفوضية في مواجهة صعوبات في التحقق من بعض الحوادث في مناطق محددة تخضع لسيطرة داعش أو الشيعة أو الميليشيات الأخرى حيث هرب أغلب المدنيين بسبب المواجهات أو حيث يكون هناك قتال فعال و/أو لأن المصادر يترددون عن الكلام مع البعثة بسبب التهديدات والترويع والتخويف من عمليات الانتقام. وعقد عدم الوصول إلى المناطق بصورة مباشرة والمشاكل في تحديد مصادر موثوقة التحدي لتوثيق الحوادث والتحقق منها، وخصوصاً الخسائر البشرية الناجمة عن الحوادث، ولذلك، يجب أن تعتبر الأرقام المذكورة في هذا التقرير في الحد الأدنى.

---

[1] في القرار 1770 والصادر في 10 آب 2006، طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الفقرة 2(ج) من البعثة "القيام ايضا بتعزيز وحماية حقوق الانسان والاصلاح القضائي والقانوني من اجل تعزيز سيادة القانون في العراق" وتم تمديد تفويض يونامي لذات الفترات للمدة 2014-2015 بقرار مجلس الأمن 2169 بتاريخ 30 تموز 2014. ووفقاً لتفويضها، يقوم مكتب حقوق الإنسان في البعثة بمجموعة من النشاطات التي تهدف إلى تعزيز حماية المدنيين في الصراع المسلح ومن ضمنها القيام برصد مستقل وحيادي والإبلاغ عن أعمال العنف المسلح وتأثيره على المدنيين وخرق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي.

[2] نرجو الاشارة الى خلفية داعش في التقريرين الأول والثاني السابق للبعثة والمفوضية فيما يتعلق باعمال الارهاب والنزاع المسلح غير الدولي المستمر في العراق، الذي يغطي الفترة من 5 حزيران الى 5 تموز 2014 (صدر بتاريخ 18 آب 2014) ومن 6 تموز الى 10 أيلول 2014 (صدر في 26 ايلول 2004)، متوفر على موقع:
<http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_OHCHR_POC%20Report_FINAL_18July2014A.pdf> and
<http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_OHCHR_POC_Report_FINAL_6July_10September2014.pdf>

[3] لغاية 4 كانون الأول، أجرت البعثة 587 مقابلة مع نازحين في مناطق يتجمعون فيها يضمنها خازر (الحمدانية) ومدينة أربيل وحي 11 آذارفي مجمع الكزنزان وبحركة والكوير ومخمور ودولوب (أربيل)ومدينة دهوك وأفابيروز وشاريا والقلعة الأيزيدية وشامل مخيم خانكي والمعهد التقني وزاخو والمناطق المحيطة: خانكي ومخيم باجد كندالا للنازحين (دهوك) ومدينة السليمانية كلار ورانيا وقلعة دزة (السليمانية) وخانقين في ديالى. وأجرت البعثة والمفوضية مقابلات مع 36 معتقلاً في مركز الإعتقال التابع للأمن الكردي (أسايش) في لأربيل من أجل الحصول على معلومات بشأن قضايا محددة تتعلق بخرق حقوق الإنسان.

[4] تتضمن هذه المسؤولين والمؤسسات الحكومية ووسائل الإعلام المحلية والدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة العشائريين والدينيين والشخصيات السياسية وكيانات الأمم المتحدة العاملة في العراق.

الخلفية [5]

في سياق الصراع المسلح الحالي والأعمال الإرهابية التي تؤثر على مناطق كبيرة من البلاد، وبتاريخ 8 أيلول أعلن رئيس الوزراء العراقي الجديد حيدر العبادي تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وكذلك صادق مجلس النواب على برنامج العبادي الوزاري المقترح والذي تضمن عددا من الإصلاحات التي تهدف إلى معالجة قضايا كالفساد وإعادة هيكلة القوات المسلحة والتهميش وخروقات حقوق الإنسان. وكجزء من هذا البرنامج الحكومي، وبتاريخ 9 أيلول أسس مجلس الوزراء صندوق إعادة الإعمار من أجل إعادة بناء المناطق التي تضررت من جراء النزاع والعمليات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس الوزراء على تعويض وتسهيل عودة النازحين إلى منازلهم وإعداد خطة عمل وطنية لمساعدتهم.

بتاريخ 13 أيلول، أعلن رئيس الوزراء وقف عمليات القصف والضربات الجوية التي تقوم بها قوات الأمن العراقية ضد المناطق المدنية وجدد التزامه بحماية المدنيين. ولاقى الإعلان ترحيبا كبيرا من الطيف السياسي.

وفي المؤتمر الدولي للسلام والأمن في العراق والذي عقد في باريس بتاريخ 15 أيلول، شكر الرئيس و وزير الخارجية العراقي المجتمع الدولي على دعمه في القتال ضد الإرهاب وحث على مواصلة المساعدة العسكرية التي تتضمن الضربات الجوية والتدريب والتجهيزات العسكرية . وفي نفس اليوم، أصدر رجل الدين الشيعي المؤثر مقتدى الصدر بيانا يحذر فيه من نشر قوات برية دولية في العراق. وفي اليوم التالي، خرج الاف المتظاهرين في بغداد داعمين موقف السيد مقتدى الصدر. وبتاريخ 19 أيلول رحب آية الله العظمى علي السيستاني بالتحالف الدولي ضد داعش ولكن حث القيادة السياسية العراقية على الحفاظ على سيادة البلد.

وفي ذات الوقت، وطيلة شهري أيلول وتشرين الأول تواصل النزاع والإرهاب في أجزاء كثيرة من البلاد مع استمرار سيطرة داعش على مناطق كان قد احتلها قبل أيلول. ونجحت العمليات الجوية التي يقوم بها التحالف الدولي وبدعم من قوات الأمن العراقية في احتواء داعش أو طرده من بعض المناطق التي كان قد احتلها. بتاريخ 25 تشرين الأول حققت قوات البيشمركة الكردية وقوات الأمن العراقية مكاسب إضافية ضد داعش في نينوى حيث تم استعادة مدينة زمار وعدة قرى مجاورة في أعقاب ضربات جوية قاصمة قام بها التحالف ضد داعش.[6] وبتاريخ 25 تشرين الأول، استعاد الجيش العراقي والميليشيات الشيعية مدينة جرف الصخر المهمة التي كانت قد سقطت في يد داعش في تموز. وفي نفس اليوم، نجح الجيش العراقي في استعادة السيطرة على أربع قرى على الطريق الواصل بين بغداد وكركوك.[7] وبتاريخ 7 تشرين الثاني تم تنفيذ ضربة جوية مستهدفة قيادة داعش في موقع داخل الموصل. توجد تقارير غير مؤكدة تفيد بأن قائد داعش الذي أعلن نفسه خليفة ابو بكر البغدادي كان قد أصيب. وتبع ذلك بتاريخ 8 تشرين الثاني بضربة جوية أخرى قرب القائم وكذلك استهدفت قادة داعش.

[5] بالنسبة للخلفية قبل شهر أيلول 2014، أنظر التقرير الأول والثاني للبعثة والمفوضية بشأن حماية المدنيين من الأعمال الإرهابية والنزاع المسلح غير الدولي الحالي والتي تغطي الفترة من 5 حزيران إلى 5 تموز (صدر بتاريخ 18 آب) و6 تموز إلى 10 أيلول 2014 (صدر بتاريخ 26 أيلول 2014).

[6] أنظر الموقع http://www.theguardian.com/world/2014/oct/25/isis-kurds-iraqi-army-recapture-zumar-baghdad الذي تم الدخول إليه بتاريخ 10 تشرين الثاني 2014.

[7] أنظر الموقع http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/islamic-state/11188930/Iraqi-army-seizes-town-south-of-Baghdad-to-halt-Isil.html accessed 10 Nov 2014 والذي تم الدخول إليه بتاريخ 10 كانون الأول 2014.

بتاريخ 8 تشرين الثاني أعلنت الحكومة الأمريكية بأنه سوف يتم نشر 1500 جندي إضافي في العراق للالتحاق بـ1600 مستشار يساعدون الجيش في البلاد[8] وبتاريخ 12 تشرين الثاني أعفى رئيس الوزراء العراقي رئيس أركان الجيش العراقي و 26 قائدا لإصلاح القيادة في قوات الأمن العراقية.[9]

وفي نفس الوقت وخلال النصف الأول من تشرين الثاني حاول الجيش العراقي استعادة منطقة من داعش حول منطقة بيجي في صلاح الدين. وبتاريخ 14 تشرين الثاني طردت قوات الأمن العراقية داعش من مدينة بيجي[10] وبتاريخ 18 تشرين الثاني طردت قوات الأمن العراقية داعش من مناطق حول مصفى بيجي الذي يعد من أكبر مصافي النفط في العراق منهية بذلك حصارا على المصفى منذ حزيران 2014.[11] وخلال الفترة 21 و 22 تشرين الثاني شن داعش هجوما لاحتلال الرمادي لاستكمال السيطرة على محافظة الأنبار بيد إن الهجوم باء بالفشل. وأستمرت المواجهات في كانون الأول من أجل السيطرة على المدينة. وفي نفس الوقت تقريباً نفذت قوات الأمن العراقية تدعمها الميليشيات وقوات البيشمركة الكردية هجوما على جلولاء والسعدية في محافظة ديالى اللتان تقعان تحت سيطرة داعش من شهر آب. وذكر بأن قوات الحكومة استعادت هاتين المنطقتين بحلول 25 تشرين الثاني.[12]

وفي كانون الأول، كان النزاع مستمرا في أجزاء من الأنبار ونينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى. وتواصل قوات الأمن العراقية تحقيق مكاسب في مناطق كثيرة. واستمرت الهجمات الإرهابية الأخرى وأمثلة العنف في بغداد ومناطق أخرى من البلاد لم تتضرر بصورة مباشرة من النزاع المسلح الأخير.

الإطار القانوني

يشتمل الإطار القانوني الدولي الذي ينطبق على النزاع المسلح غير الدولي في العراق على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويفرض القانون الدولي على أن تحترم جميع أطراف النزاع في العراق (بضمنهم الجهات الحكومية والمجموعات المسلحة خارج الدولة) مبدأي التمييز والتناسب السارية المفعول عندما تشن عمليات مسلحة وأن تتخذ كافة التدابير الملائمة لتجنب وتقليل تأثير العنف، بأي حال من الأحوال، على المدنيين وأن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان سلامة المدنيين وتوفير الحماية لهم من خلال تمكينهم من مغادرة المناطق المتضررة من العنف بسلامة وبكرامة وتسهيل حصولهم على المساعدات الإنسانية الأساسية في جميع الأوقات. ويجب على أطراف النزاع اتخاذ الخطوات لضمان حماية الفئات الأشد ضعفا من المدنيين وتقديم الرعاية لهم وكذلك منع حدوث الخروقات.

لا توجد مادة أو بند في القانون الدولي لتمنح الحصانة من المحاكمة للأطراف الفاعلة غير الحكومية المشاركة في النزاع المسلح غير الدولي من أي جرائم أو خروقات قد يرتكبونها. ويجب على الحكومة العراقية محاسبة مرتكبي الخروقات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الانسان و للقانون الدولي الانساني وخصوصاً تلك التي ترتقي إلى الجرائم الدولية بضمنها

[8] أنظر الموقع http://www.theguardian.com/world/2014/nov/09/obama-troops-iraq-coalition-isis والذي تم الدخول إليه بتاريخ 27 تشرين الثاني 2014.
[9] أنظر الموقع http://www.dailymail.co.uk/wires/reuters/article-2767078/Iraq-PM-Abadi-retires-two-generals-Islamic-State-conquests.html والذي تم الدخول إليه بتاريخ 27 تشرين الثاني 2014.
[10] أنظر الموقع http://www.bbc.com/news/world-middle-east-30052714 والذي تم الدخول اليه بتاريخ 15 تشرين الثاني 2014.
[11] أنظر الموقع http://www.bbc.com/news/world-middle-east-30103392 والذي تم الدخول إليه بتاريخ 19 تشرين الثاني 2014.
[12] أنظر الموقع http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/11/iraqi-forces-reclaim-two-key-towns-from-isil-20141124738231534 15.html والي تم الدخول إليه بتاريخ 25 تشرين الثاني 2014.

جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة بغض النظر عن هوية مرتكبها. ويجب على الحكومة العراقية كذلك ضمان بأن جميع المجموعات المسلحة المشاركة في الأعمال القتالية دعماً لقواتها بضمنهم قوات الحشد الشعبي[13] تلتزم بالقوانين الدولية والوطنية ذات الصلة عند القيام بعمليات ضد داعش والمجموعات المسلحة المرتبطة بها وتتضمن هذه بذل ما بوسعهم لضمان حماية المدنيين من تأثيرات العنف وضمان حصولهم على المساعدة الإنسانية[14]

تأثير النزاع على المدنيين

الخسائر في صفوف المدنيين

منذ بداية كانون الثاني لغاية 10 كانون الأول 2014 قتل أو أصيب على الأقل 11602 مدنيا وأصيب 21766 شخصا على الأقل. وخلال الفترة بين 1 حزيران و10 كانون الأول 2014 عندما انتشر الصراع من الأنبار إلى مناطق أخرى من البلاد، سجلت البعثة والمفوضية خسائر بشرية وصلت إلى 20252 على الأقل بضمنهم 7801 قتيلا و12451 جريحا على الأقل.[15] ونظرا لزيادة تحديد قدرة البعثة والمفوضية من التحقق من التقارير بشأن الخسائر في صفوف المدنيين، يجب أن تعتبر هذه الأرقام كحد أدنى. وقد يكون العدد الحقيقي أكبر بكثير. وقد يكون العدد الحقيقي أكبر بكثير.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدد المدنيين الذين لقو حتفهم بسبب تأثيرات العنف الجانبية مثل عدم الحصول على الطعام أو الماء أو الدواء بعد هروبهم من منازلهم أو تقطعت بهم السبل في مناطق خاضعة لسيطرة داعش أو في مناطق الصراع، مجهولاً. وكان الأطفال والنساء الحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة والكبار في السن هم الأكثر تضرراً.

تهجير المدنيين لأسباب تتعلق بالنزاع

حتى 10 كانون الأول 2014 نزح أكثر من ملوني شخصا في العراق ويشمل هذا العدد 334011 أسرة.[16] وإستمر إقليم كردستان العراق باستضافة العدد الأكبر من النازحين حيث وصل عددهم هناك إلى ما يقرب من 946266 شخصا أو ما يمثل 47% من مجموع النازحين الكلي في العراق وهم منتشرون في المحافظات الكردية الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية. ويوجد حوالي 904170 شخصا أي 45% من العدد الكلي للنازحين في المنطقة الوسطى التي تمثل محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين و153630 شخصا أي 8% من النازحين في محافظات العراق

---

[13] قوات الحشد الشعبي: بعد أن احتل داعش مناطق بعد 5 حزيران وانهيار قوات الأمن العراقية، دعى آية الله العظمى علي السيستاني العراقيين للدفاع عن العراق ضد داعش. وجاء إعلان السيستاني على لسان ممثله في كربلاء السيد عبد المهدي الكربلائي. وخلال خطبة الجمعة بتاريخ 13 حزيران، صرح السيد الكربلائي "إن التهديد الذي يمثله داعش يفرض التطوع على القادرين على حمل السلاح للدفاع عن وطنهم وهو واجب عليهم." وعبر السيد الكربلائي كذلك عن دعمة لقوات الأمن العراقية مصرحا بأنه من واجب جميع العراقيين وليس فقط الشيعة الانضمام للقوات المسلحة لحماية البلد. وأصدر آية الله بشير النجفي وهو أحد مراجع النجف بياناً دعى فيه العراقيين إلى الالتحاق بقوات الأمن العراقية. وبتاريخ 30 أيلول 2014، أصدر مجلس الوزراء قرارا دعى فية السيد رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى ضمان تجهيز الحشد الشعبي بالسلاح والدعم اللوجستي والتدريب والرواتب. وعلى الرغم من التعبئة العامة تواصل الكثير من الميليشيات الشيعية العمل بصورة مستقلة عن الحكومة بصورة كبيرة في مناطق الصراع مع داعش وغالبا ما تكون العلاقة بين الحشد والميليشيات غير واضحة.

[14] ولإلقاء نظرة عامة على القانون الدولي الملزم على العراق والاطراف الأخرى للنزاع المسلح المستمر، يرجى مراجعة القسم "الاطار القانوني الخاص بحماية المدنيين في النزاع المسلح غير الدولي"، من التقرير الخاص بحماية المدنيين في النزاع المسلح داخل العراق: من 5 حزيران الى 5 تموز 2014 (مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تموز 2014). "الاطار القانوني الخاص بحماية المدنيين في النزاع المسلح غير الدولي"، من التقرير الخاص بحماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق: من 5 حزيران الى 5 تموز 2014، (مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في تموز 2014) وعلى الموقع <http://uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&task=download&id=499_d31007c69700e48cf0446cfaf85c3e48&Itemid=608&lang=en>

[15] تضم أرقام الخسائر في صفوف المدنيين الشهرية المدنيين والشرطة المدنية وتتضمن خسائر بشرية من الأنبار. وبسبب عدم قدرة البعثة الوصول إلى الأنبار، تم تقديم الإحصاءات عن الخسائر البشرية في المحافظة من قبل مصادر محلية.

[16] نشرة مصفوفة تتبع النزوح الصادرة من المنظمة الدولية للهجرة من 1 كانون الثاني لغاية 24 تشرين الثاني. هرب النازحون في أربع موجات كبيرة منذ بداية النزاع المسلح في شهر كانون الثاني 2014: 24% هربوا بين كانون الثاني وحزيران وهرب 24% آخرون خلال الفترة من حزيران إلى تموز و24% في آب و11% منذ شهر أيلول. مصفوفة تعقب النزوح الجولة 9 كانون الأول 2014.

الجنوبية.[17] واستمرت نينوى في احتلال المرتبة الأولى في عدد الأشخاص الذين هربوا من ديارهم حيث بلغوا 943962 نازحا تليها الأنبار حيث بلغوا 540732.[18] وفي أحدث موجة للنزوح من ناحية العلم في محافظة صلاح الدين لجأ 6300 شخصا في محافظة كركوك المجاورة وقضاء سامراء.[19] ولا تزال المواجهات المستمرة تسبب حركة جديدة للنازحين.

ومنذ مطلع أيلول 2014، لا يزال القتال المستمر بين قوات البيشمركة الكردية وداعش والمجموعات المرتبطة به بصورة رئيسية حول منطقة سد الموصل وأقضية أخرى مثل تلعفر يحدث موجات نزوح صغيرة وخاصة للعرب السنة. واستمر داعش في شن هجمات على المقاتلين الأيزيديين وقوات البيشمركة في جبل سنجار خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني مما أثر على حوالي 10,000 مدنيا ممن اختاروا البقاء هناك بعد شهر آب.

ومنذ أواخر شهر أيلول تغير الطقس في العراق وخصوصا في المحافظات الشمالية بسرعة مع بداية فصل الشتاء. وقد حل التغيير الفصلي بينما لا يزال الكثير من النازحين يعيشون في العراء او الهياكل او المدارس أو البنايات العامة وكذلك المخيمات التي لا تشتغل بكامل طاقتها. بدأت الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيين حملة استجابة في كل أنحاء البلاد لمواجهة فصل الشتاء وكانت مستمرة في وقت إعداد هذا التقرير. وأولت السلطات المحلية في عدة محافظات أولوية لنقل النازحين المقيمين في المدارس الى مخيمات لغرض اتاحة افتتاح المدارس مع بداية العام الدراسي الجديد. وأحصى مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في العراق مع بداية شهر تشرين الثاني 600,000 نازحاً في حاجة الى مساعدات عاجلة لمواجهة فصل الشتاء.[20]

وقد واجهت حكومة إقليم كردستان والأمم المتحدة عجزاً خطيراً في تمويل الاستجابة الانسانية[21]. وقد أفاد النازحون في بعض المناطق أنهم يحتاجون وعلى نحو عاجل الى بطانيات ومدافئ وطعام ومواد غير غذائية أخرى. وفي بعض المخيمات أفاد النازحون أن تجهيزاتهم من الطعام آخذة في النفاد وأنهم اضطروا لشراء المواد الضرورية، مما خلق شعوراً بالإحباط بين العديد من النازحين، ودفع بهم الى التظاهر يوم 30 تشرين الثاني في مخيم "شاريا" للنازحين في محافظة دهوك.

واستمرت محافظة كركوك باستضافة أعداد متزايدة من النازحين من جراء الاشتباكات بين قوات الأمن العراقية والبيشمركة مع داعش في المنطقة، كما استمرت المحافظة باستقبال تدفق النازحين من مناطق القتال الاخرى اعتباراً من أواخر شهر أيلول. إلا أنه وبسبب المخاوف الأمنية لا تتمتع سوى القليل من أطراف العمل الإنساني الفاعلة بحضور راسخ في كركوك لتقديم المساعدة للنازحين.[22] ووصل عدد النازحين في كركوك في بداية كانون الأول الى مايقارب 180000 شخصاً (30500 أسرة)، حيث يعانون من ظروف معيشية قاسية وضعفاً في إمكانية الحصول على الخدمات الاساسية بما في ذلك المياه والصرف الصحي. واتَّصفت عمليات الاستجابة في محافظات صلاح الدين وكركوك وديالى بمحدوديتها بسبب العمليات العسكرية، ففي خلال الفترة التي شملها التقرير ومع تواصل الاشتباكات وتنقّل السكان بحثا عن أماكن أكثر

[17] مصفوفة تتبع النزوح الصادرة من المنظمة الدولية للهجرة الجولة 9 كانون الأول 2014.
[18] مصفوفة تتبع النزوح الصادرة من المنظمة الدولية للهجرة الجولة 9 كانون الأول 2014.
[19] مصفوفة تتبع النزوح الصادرة من المنظمة الدولية للهجرة الجولة 9 كانون الأول 2014.
[20] مواجهة فصل الشتاء في العراق- ورقة إحاطة موجزة- 3 تشرين الثاني، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في العراق.
[21] تقرير رقم 23 (للفترة 29 تشرين الثاني الى 5 كانون الأول) عن أوضاع الأزمة في العراق الصادر عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في العراق.
[22] تقرير رقم 23 (للفترة 29 تشرين الثاني الى 5 كانون الأول) عن أوضاع الأزمة في العراق الصادر عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في العراق.

أماناً ضمن محافظة ديالى ازداد عدد النازحين في المحافظة بمقدار 4434 شخصاً في منطقة بعقوبة.[23] وقد تركت القيود على تحرك النازحين آثارها على قدرتهم في البحث عن الحماية في مناطق أخرى، وبذلك ازدادت نسبة عمليات النزوح ضمن المحافظة الواحدة، فعلى سبيل المثال تصل هذه النسبة في كركوك الى 23% أي (51630 شخصاً وفي الانبار االى 17% أي 38226 شخصاً).[24]

وتبقى إمكانية ايصال المساعدات الانسانية الى النازحين بسبب تواصُل العمليات العسكرية[25] في محافظة الأنبار محدودة للغاية ويبقى الوضع الانساني خطيراً، فقد قُطعت سُبُل الوصول بعد تدمير مسلحي "داعش" للجسر الوحيد الذي كانت تمر عن طريقه امدادات محدودة الى المحافظة، الأمر الذي أدى الى شحة في امدادات الوقود والمواد الغذائية في أوائل شهر كانون الأول. وقد أعلن مجلس محافظة الأنبار أيصال 180 طناً من المواد الغذائية جواً، وهي مُرسلة من الحكومة المركزية الى مدينة حديثة المحاصرة بناءً على توجيهات من رئيس االوزراء حيدر العبادي.[26]

وتسلّم مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقارير من المحافظات الجنوبية ، حيث تتواجد تجمعات أصغر من النازحين، تفيد أن امكانية ايصال الخدمات الأساسية للنازحين والضغوط التي تتعرض لها الموارد المحدودة للمجتمعات المضيفة يضلّان مبعث قلق. وتعمل الأمم المتحدة بالشراكة مع الحكومة العراقية لضمان تلبية احتياجات هؤلاء النازحين.

الانتهاكات والاعتداءات التي يرتكبها تنظيم داعش

واصل تنظيم داعش ارتكابه انتهاكات واعتداءات منهجية وواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي في المناطق التي يسيطر عليها، وهي أفعال قد ترقى الى جرائم حرب أو جرائم ضد الانسانية أو ربما الابادة الجماعية. وواصل التنظيم استهدافه بالخطف والقتل بما فيه الاعدام لعناصر القوى الأمنية السابقين والشخصيات العامة والاشخاص الذين يُنظر اليهم كمرتبطين بالحكومة والاشخاص الذين يرى التنظيم أنهم يشكلون تهديداً على سلطته. ومارس التنظيم على نحو منهجي عمليات الاعدام والاغتيالات وفرض غياباً لرجال الدين وقادة المجتمع والقادة السياسيين، فضلاً عن الصحفيين والأطباء والعاملين في مهن أخرى من الذين لم يخضعوا لسلطة التنظيم أو الذين أثاروا اسئلة حول سلطته. وعلى وجه الخصوص تم استهداف قادة المجتمع والسياسة من الإناث. وقد سجلت البعثة خلال الفترة التي شملها التقرير مالا يقل عن 165 عملية إعدام تم تنفيذها بناء على احكام أصدرتها ما تسمى بـ "المحاكم " في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. كما واصل التنظيم قتل رجال الأمن العراقيين الذين وقعوا في قبضته.

وتواصَلَ تعرض المكونات العرقية والدينية المتنوعة كالتركمان والشبك والمسيحيين والأيزديين والصابئة والكاكائيين والكرد الفيليين والشيعة العرب وغيرهم الى مجموعة من الانتهاكات على أيدي التنظيم والمرتبطين به، وشملت الاعدامات وعمليات القتل المستهدف الاخرى والخطف والاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والجسدي التي مورست ضد

[23] مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة الخاصة بتتبع النزوح –DTM- الجولة 9 كانون الاول 2014.
[24] مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة الخاصة بتتبع النزوح –DTM- الجولة 9 كانون الاول 2014.
[25] تقرير رقم 23 (للفترة 29 تشرين الثاني الى 5 كانون الأول) عن أوضاع الأزمة في العراق الصادر عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في العراق.
[26] تحديث تقرير أوضاع الأزمة في العراق الصادرعن مكتب التنسيق المتكامل للشؤون الإنسانية والتنموية (ICODHA) في 4 كانون الأول 2014.

النساء والأطفال والرق والاتّجار بالنساء والأطفال والتجنيد الاجباري للأطفال وتدمير أو تدنيس الأماكن ذات الأهمية الدينية أو الثقافية والتدمير والنهب الجائرين للممتلكات والحرمان من الحريات الأساسية.

ويبدو أن استهداف داعش لتلك المكونات هو جزء من سياسة منهجية تهدف الى تدمير أو اضطهاد أو طرد تلك المكونات بصورة نهائية من المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم.[27]

وبينما تضاءلت أو توقفت تقريباً خلال الفترة التي شملها التقرير فرص الاتصال المباشر لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) في البعثة ببعض النساء والأطفال الذين وقعوا في أسر داعش، تمكن البعض من هؤلاء النساء والأطفال الذين كان التنظيم قد اختطفهم من الهرب والوصول الى إقليم كردستان العراق، حيث تمكن مكتب المفوضية السامية في البعثة من مقابلة الكثير منهم. وقد أكدت الكثير من النساء أنهن وفي الغالب أولادهن وبناتهن من المراهقين اختطفوا على يد التنظيم وتعرضوا للرق والاتِّجار الجنسيين وضروب أخرى من الاعتداء الجنسي والجسدي.

وواصل مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان/ البعثة تلقيه تقارير تفيد أن أطفالاً بعمر 14 سنة يتم تجنيدهم قسراً من طرف داعش، حيث شوهد أطفال يشاركون في الدوريات وأداء الواجبات في نقاط التفتيش داخل مدينة الموصل التي يحتلها التنظيم في محافظة نينوى. كما فرض التنظيم مناهجه التعليمية الخاصة به في المناطق الخاضعة لسيطرته وهو يرفض كل المواضيع وتعليم النظريات التي لا تتفق مع تعاليمه التكفيرية.

وتزايد استهداف داعش للعرب السنة الذين يُنظر اليهم كمؤيدين للحكومة وعلى وجه الخصوص خلال شهر تشرين الثاني عندما اختطف التنظيم وأعدم ما يقارب 400 شخصاً من عشيرة البو نمر في محافظة الأنبار. كما ارتُكبت هجمات وعمليات قتل واختطاف ضد أبناء المكون السُني العربي في محافظتي نينوى وصلاح الدين.

وأظهر التنظيم خلال قيامه بعملياته العسكرية أنه لا يقيم وزناً لحماية المدنيين أو الأهداف المدنية، فقد تلقى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة تقارير تشير الى الطبيعة المتعمدة والعشوائية لهجمات داعش على المدنيين، وعلى وجه الخصوص أعمال الارهاب التي ترتكب في المناطق المدنية والتي يبدو انها تستهدف المدنيين على نحو مباشر.

عمليات القتل والخطف

استمر تنظيم داعش والجماعات المسلحة المرتبطة به بعمليات إعدام وقتل مستهدف في المناطق الخاضعة لسيطرته والمناطق المتأثرة بالنزاع، وعلى وجه الخصوص في محافظات الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين. واستهدفت تلك العمليات رجال أمن سابقين ورجال شرطة ومسؤولين في الحكومة العراقية أو البرلمان وأعضاء سابقين في "الصحوة" المتألفة الى حد كبير من السنّة والموالية للحكومة[28] ورجال دين وزعماء عشائريين سنّة، كما استهدفت وعلى نحو متزايد المشتغلين ببعض المهن مثل الصحفيين والمحامين والأطباء والمدنيين الآخرين.

[27] على سبيل المثال، أنظر مجلة دابق الشهرية التي يصدرها داعش -العدد الرابع والتي نشرت الكترونيا عبر مروجها الرسمي "مؤسسة الحياة"، حيث تشرح المجلة "الأساس الديني " لسياسة التنظيم حول الرّق والاستغلال الجنسي للأشخاص الخاضعين للرق والمكونات الدينية والعرقية التي لا تعمل وفق عقيدتهم التكفيرية. يمكن الاطلاع على ذلك عبر الرابط https://onedrive.live.com/embed?cid=9298938FA40B3061&resid=9298938FA40B3061%21159&authkey=ACC3lxuBJDJ57ZE&em=2. الذي تم تحميله آخر مرة يوم 10 كانون الأول 2014.

[28] مثلت هذه الحركة أئتلافاً بين القبائل ذات الغالبية السنية والتي مولتها في البدء الحكومة الأمريكية كقوة أمنية لها غاية مخصصة على نطاق المجتمع. وتعرضت الحركة الى الحل على نطاق واسع، حيث رفضت الحكومات السابقة دمج الكثير منهم في القوات الأمنية.

وعلى نحو مماثل واصل تنظيم داعش القيام بعمليات خطف استهدفت أعضاء سابقين وحاليين في القوات الأمنية و قادة عشائريين تقليديين ورجال دين ووجهاء في المجتمع، علماً أن أغلب القضايا التي تمكن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البعثة من توثيقها من حوادث وقعت في محافظات كركوك وصلاح الدين ونينوى. وقام التنظيم يوم 29 تشرين الأول بإطلاق سراح العديد من رجال الأمن الذين كان قد اختطفهم من منازلهم في صلاح الدين قبل خمسة أيام بعد أن أعلنوا "توبتهم"

وما يزال الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من الأيزيديين والمكونات العرقية والدينية الأخرى محتجزين لدى التنظيم في محافظة نينوى منذ اختطافهم في شهر آب. وقد تمكن عدد من الرجال والنساء والأطفال من النجاة والهروب الى اقليم كردستان. حيث تمكنت البعثة من مقابلة بعض من النساء والأطفال الذين رووا كيف نقلهم التنظيم عدة مرات من مكان لآخر بعد أن تم اختطافهم وكيف تم بيعهم كرقيق وكيف تعرضوا لاعتداءات جنسية واعتداءات أخرى (أنظر أسفل الصفحة).

قتل أفراد قوات الأمن العراقية ومنتسبي الشرطة والأفراد المرتبطين بهم

تواصل نمط عمليات الإعدام وتعدد اشكال القتل لمنتسبي الجيش والشرطة والذين يرتبطون بالقوات الأمنية وعلى وجه الخصوص في محافظتي كركوك وصلاح الدين.

تمكن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البعثة من التأكيد في تشرين الثاني الماضي أن قوات الأمن العراقية والميليشيات المرافقة لها عثرت على جثث ستة من منتسبي الشرطة الوطنية وفي أواخر شهر آب مدفونة في وادي بمنطقة حاوي العظيم في محافظة ديالى.

وفي الثاني عشر من أيلول قام داعش بقتل ضابط شرطة وآخرين في قرية جماسه التابعة لقضاء الشرقاط في محافظة صلاح الدين. واتهم داعش ضابط الشرطة بتسريب معلومات لقوات الأمن. وقتل الضابط مع عشرة من اقاربه خلال اشتباكات مع التنظيم دارت عندما حاول الأخير القبض عليه.

وفي الحادي والعشرين من أيلول اندلعت اشتباكات في قرية "الدباج" في قضاء داقوق عندما حاول التنظيم اعتقال شخصين ينتميان لميليشيا الصحوة، وقتل شخصان أثناء القتال واعتقل التنظيم ثلاثة آخرين تم اعدامهم لاحقاً بإطلاق النار عليهم.

وفي يوم 29 أيلول تم العثور على سبعة جثث مقطوعة الرؤوس عثر عليها على الطريق بين كركوك وبيجي وتكريت في منطقة الحجال قرب ناحية الرياض في محافظة كركوك. ويُزعم أن خمسة ضحايا كانت تعود لمنتسبين في الشرطة والصحوة. وأقام التنظيم منذ 13 أيلول نقاط تفتيش غير قانونية قامت بعمليات اختطاف في منطقة الرشاد مستهدفة على وجه الخصوص منتسبي الشرطة والصحوة.

وفي العاشر من تشرين الأول أعدم التنظيم أربعة أشخاص بضمنهم منتسب سابق للجيش العراقي وشرطي متدرب عند مدخل محطة وقود واقعة في السوق الرئيسي لناحية الزاب في محافظة كركوك. أما القتيلان الآخران فكانا من قرية الزوية في محافظة صلاح الدين، وكانا قد اختطفا خلال اشتباكات خاضها التنظيم مع سكان القرية بعد 10 حزيران.

وفي 20 تشرين الأول قتل الآمر السابق لسجن بادوش والذي كان قبل ذلك مديراً لمركز شرطة ناحية النمرود مع إبنه خلال اشتباك استمر لساعتين مع مسلحي التنظيم الذين اقتحموا منزله في منطقة العليل (35 كم جنوب الموصل). وفي 23 تشرين الأول أعدم التنظيم علناً قائد الفوج الرابع في شرطة نينوى عند ساحة قاسم الخياط غربي الموصل. وكان التنظيم قد اختطفه من منزله في ناحية الشورى جنوبي الموصل قبل أسبوع من إعدامه.

وفي 11 تشرين الثاني قام التنظيم باختطاف ضابط شرطة عند المدخل الجنوبي لمدينة الفلوجة ومن ثم اعدامه يوم 13 تشرين الثاني، ثم تعليق جثته على الجسر الأردني ليمنع انزالها.

وفي 20 تشرين الثاني أعدم التنظيم رجلين بشكل علني وذلك في ناحية الزاب التابعة لمحافظة كركوك بدعوى تزويدهما قوات الأمن العراقية بالمعلومات.

وفي 30 تشرين الثاني أعدم التنظيم ثلاث من زعماء قبيلة الجبور(قبيلة عربية سنية) كانوا يسكنون الموصل، وذلك بإطلاق النار على رؤوسهم أمام مبنى محافظة نينوى في مدينة الموصل قبل أن تُسلَّم جثثهم الى دائرة الطب العدلى في المدينة. وأفادت مصادرٌ أن سبب إعدامهم هو تعاونهم المزعوم مع الحكومة العراقية.

ووردت تقارير تفيد أنه في مساء يوم 7 كانون الأول أعدم التنظيم 12 عنصراً من متطوعي الحشد الشعبي قرب قضاء بلد الواقع جنوب تكريت في محافظة صلاح الدين.

ونقلت وسائل إعلام محلية أنه صباح يوم 10 كانون الأول استهدف انتحاري يقود سيارة ملغمة مقاتلي الحشد الشعبي في ناحية دجلة الواقعة الى الشمال من قضاء سامراء والى الجنوب من مدينة تكريت في محافظة صلاح الدين، مما أدى الى مقتل تسعة منهم وإصابة ثمانية آخرين، علاوة على إصابة عشرة مدنيين.

عمليات اختطاف أفراد قوات الأمن العراقية ومنتسبي الشرطة والأفراد المرتبطين بهم

واصل التنظيم في محافظات كركوك وصلاح الدين ونينوى عمليات الاختطاف ضد اشخاص يعدُّهم معارضين لفكره أو حكمه وعلى وجه الخصوص المنتسبين أو المنتسبين السابقين للقوات الأمنية بالإضافة الى رجال الدين وشيوخ القبائل وقادة المجتمع الذين يشك التنظيم بتحالفهم مع الحكومة.

في أواخر أيلول قام التنظيم باختطاف ما يقارب 150شخصاً من العرب السُنه من منتسبي الجيش والشرطة، وتم ذلك بشكل رئيسي في منطقتي القيروان والبعاج في محافظة نينوى. وفي يوم 17 تشرين الأول اختطف التنظيم خمسة ضباط جيش سابقين في قرية حاج على في ناحية القيارة في محافظة نينوى، وأخذهم الى جهة مجهولة. ويُزعم أن التنظيم اختطف الضباط بسبب توزيعهم منشورات تحرض الناس على القتال ضد التنظيم.

وفي 21 أيلول زُعم أن التنظيم اختطف سبعة منتسبين للقوات الأمنية والصحوة، وذلك في نقطة تفتيش قرب ناحية الرياض في قضاء الحويجة في محافظة كركوك ومن مصفى بيجي النفطي حيث اختطف موظف حكومي آخر.

وفي يوم 7 تشرين الأول تقريباً اختطف التنظيم عضو مجلس محلي من منزله إضافة الى شرطيين في ناحية الزاب في محافظة كركوك. كما اختطف التنظيم في 8 تشرين الثاني 10 من ضباط الجيش العراقي السابق في قضاء الشرقاط التابع لمحافظة صلاح الدين.

كما وردت تقارير تشير الى أنه يوم 26 تشرين الثاني اختطف التنظيم مدير شرطة قسم الأدلة الجنائية من منزله في قرية "خاسم" في قضاء الشرقاط شمال تكريت وأخذه الى جهة مجهولة. وأشارت تقارير الى أنه يوم 2 كانون الأول اختطف التنظيم ثلاثة ضباط شرطة سابقين من منازلهم في قرية بعجة في قضاء الشرقاط (شمال تكريت) وأخذهم الى جهة مجهولة.

قتل قادة المجتمع والقادة الدينيين ومدنيين آخرين

تواصل استهداف وقتل تنظيم "داعش" للمدنيين خلال الفترة التي شملها التقرير، كما تناهى الى علم مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البعثة وقوع عمليات قتل جماعي من المرجح قيام التنظيم بارتكابها، وتأكد ذلك من خلال المقابر الجماعية التي كانت القوات الحكومية تكتشفها في عدة مواقع.

وأعدم التنظيم جنوب تكريت يوم 11 تشرين الأول مصوّراً وثلاثة من أقاربه بعد أن كان اختطفهم في 7 أيلول في سامراء التابعة لمحافظة صلاح الدين. وأفاد تقرير أن الزوجة طالبت التنظيم بجثث المقتولين، لكنهم قالوا لها أنها وطبقاً للشريعة الاسلامية أرملة وعليها أن تلزم بيتها ولا تغادره لمدة معلومة ، وإلا تعرضت للقتل رجماً.

وفي 20 تشرين الأول أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع أن الجيش العراقي وجد مقبرة جماعية عمرها ثلاثة أشهر قرب الفلوجة في محافظة الأنبار، وكانت تحوي رفات 19 مدنياً يقال انه تم اعدامهم من قبل التنظيم. ويُعتقد أن كل القتلى تراوحت أعمارهم بين 17 الى 18 سنة من العمر.

وفي 15 تشرين الثاني اختطف التنظيم استاذان جامعيان في مدينة الموصل ، وفيما بعد وفي تاريخ غير معلوم سلّم التنظيم جثتي الاستاذين الى أسرتيهما. ووجدت مقبرتان جماعيتان تضمان ما لا يقل عن 200 رفاتاً في ناحية جلولاء التابعة لمحافظة ديالى على يد قوات البيشمركة، وذلك يوم 3 كانون الأول. واكتشفت أحدى المقبرتين في منطقة "كوباشي" أما الثانية فكانت تقع داخل "معسكر كوبرا" وهي قاعدة عسكرية للجيش العراقي احتلّها التنظيم منذ 10حزيران لغاية 25 تشرين الثاني عندما استعادت قوات البيشمركة السيطرة عليها. ويُعتقد أن الجثث الموجودة تعود لمدنيين ومنتسبين للقوات الأمنية.

وجاء في تقرير أوردته وسائل إعلام محلية أنه في 3 كانون الأول عثر السكان المحليون على مقبرة جماعية ضمّت 40 جثة لأفراد تعرضوا لاطلاق نار في الرأس، وذلك في القيارة جنوب الموصل. وأفاد تقرير أن السكان المحليون نقلوا الجثث الى دائرة الطب العدلي في الموصل. ولم يتمكن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة من التحقق من هذا التقرير وهو في طور البحث عن مزيد من المعلومات.

وأفاد تقرير أن مقبرتين جماعيتين اكتشفتا يوم 7 كانون الأول في قريتي عذبة وهليلة جنوب الموصل. وأشار التقرير الى أن المقبرتين تضمّان رفاة المئات من الضحايا المدنيين والمنتسبين للقوات الأمنية الذي يقال ان التنظيم أعدمهم في حزيران الماضي.

في 6 كانون الأول سيطر التنظيم على قرية "خانوكا" وهدم ثمانية منازل في القرية وأعدم مدنياً وأصاب آخر بجروح واختطف 50 مدنياً من منازلهم. وأفاد تقريرٌ أن التنظيم أفرج لاحقاً عن 20 شخصاً من المختطفين. وزعم داعش أن سكان من القرية في وقت سابق قاموا بمهاجمة مسلحي التنظيم وقتل أحد المسلحين.

اختطاف قادة المجتمع والقادة الدينيين ومدنيين آخرين

واصل التنظيم خلال الفترة التي شملها التقرير اختطاف المدنيين بمن فيهم القادة الدينيين وقادة المجتمع وأصحاب المهن (بمن فيهم الصحفيين).

وعلم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة في أوائل أيلول بتقرير مسلحي التنظيم في 7 آب باختطاف 11 مدنياً من قرية "السمرة" شمال تكريت في محافظة صلاح الدين بسبب تواطؤ المخطوفين المفترض وتسريبهم معلومات عن التنظيم الى قوات الأمن العراقية.

وفي 7 أيلول تم اختطاف صحفي في سامراء أيضاً، ولحين كتابة هذا التقرير لازال مكانه مجهولا.

وفي أوائل تشرين الثاني اختطف التنظيم مجموعة من الصحفيين والاعلاميين العاملين في قناة سما الموصل التلفزيونية الفضائية ، والتي لغاية استيلاء داعش على الموصل كانت مملوكة للمحافظ. وبحسب مصادر كان التنظيم يشك أنهم كانوا يمررون معلومات الى قناة تلفزيون "نينوى الغد" والتي يملكها المحافظ أيضاً، وتبث من أربيل.

وفي 14 تشرين الثاني اختطف التنظيم 27 زعيماً عشائرياً من القبائل العربية السُنية: الحمدان والبوفراج والحديدي والجحيش والتي كانت تقطن ناحيتي الشورى والقيارة جنوب الموصل، وأخذهم الى جهة مجهولة. وتشير تقارير الى أن سبب اختطافهم هو أنهم كانوا متعاونين مع الجيش العراقي.

وفي أوائل أيلول علمت البعثة بإطلاق سراح إمام سنّي كان التنظيم اختطفه من كلية الأمام الأعظم في الموصل في 6 آب. وتواردت تقارير على نطاق واسع ان موظفي القنصلية التركية في الموصل والبالغ عددهم 49 شخصاً (46 تركياً وثلاثة عراقيين) والذين اختطفهم التنظيم من مقر القنصلية في 9 حزيران تم إطلاق سراحهم في 20 أيلول.

وفي عيد الأضحى أطلق التنظيم سراح عدد من الذين كانوا اختطفوا في أشهر سابقة، في محاولة لإظهار الإحسان تجاه المجتمعات الخاضعة لسيطرة التنظيم. وكان رقم المفرج عنهم الذي تداولته وسائل الأعلام هو بحدود 250 شخصاً غالبيتهم، كما أشارت تقارير، كانوا من قوات الأمن الذين "تابوا"، إلّا أن المصادر المحلية التي تم الاتصال بها لم تتمكن سوى من تأكيد إطلاق سراح 8 مخطوفين في منطقة داقوق وإطلاق سراح ثلاثة في ناحية الزاب في كركوك.

إعدامات تلت محاكمات غير قانونية/ غير نظامية/ غير شرعية

أسس التنظيم في الموصل في محافظة نينوى مالا يقل عن 14 "محكمة " كما يسميها التنظيم. وقد أصدرت تلك المحاكم أحكام الإعدام وقاد ذلك الى تنفيذ عمليات إعدام علنية كانت تنفذ عادة بإطلاق النار. وكانت العمليات غالباً ما تنفذ في أوقات من النهار بما يضمن أن يشهدها عددٌ كبيرٌ من الناس. وفي بعض الأحيان تُنشَر معلومات الغرض منها لا يتعدى توضيح أمر الذين اختطفهم التنظيم أو "ألقى القبض عليهم" بعد أن يكونوا قد أُعدموا. وبسبب التحديات التي تتخلل الحصول على المعلومات من أماكن الاحتجاز التابعة للتنظيم فقد كان غالباً من العسير على مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة التحقق من أسباب الاعدامات ، على الرغم من ارتباطها بمخالفات لتعاليم التنظيم التكفيرية.

وفي 9 أيلول أعدم التنظيم امرأتان في الموصل، بدون توفر معلومات عن اسباب الاعدام. وفي 22 أيلول أعدم التنظيم علناً محامية وناشطة حقوق إنسان معروفة أمام مبنى مقر المحافظة السابق في منطقة الدواسة في الموصل. وكانت المحكمة

التي أنشأها التنظيم قد اتهمت المحامية بالرِّدّة لأنها كانت استنكرت تفجير مقام النبي يونس وبعض الجوامع والمزارات التاريخية الأخرى في تعليق نشرته على صفحتها في الفيس بوك في 15 أيلول ، حيث وصفت ذلك بـ "التفجير والتدمير الهمجي للجوامع والمقامات في الموصل". وقد أعدمت بعد خمسة أيام من القاء التنظيم القبض عليها في بيتها في 17 أيلول. وسلم التنظيم جثتها (التي زعم شهود أنها كانت تحمل آثار تعذيب) الى أسرتها ومَنَعَهم من إقامة مراسم العزاء عليها.

وفي 1 تشرين الأول أعدم التنظيم علناً نائب المدعي العام لمحكمة استئناف الموصل، وذلك بإطلاق النار على رأسها بعد أن حكمت عليها محكمة عيّنها التنظيم بالإعدام. وفي 9 تشرين الأول اختطف التنظيم امرأة وقام بإعدامها علناً في الموصل. وبقيت الأسباب وراء عمليات القتل هذه مجهولة.

وأعدم التنظيم علناً يوم 23 تشرين الثاني مرشحتين سابقتين للانتخابات البرلمانية عن الموصل، وذلك عقب أحكام بالإعدام أصدرتها محكمة عيّنها التنظيم. وأشارت التقارير أن المرأتين كانتا قد أعلنتا "التوبة" أمام "المحكمة" إلّا أن توبتهما لم تُقبل. وكانت أحدى المرأتين قد اعتُقلت في إحدى نقاط التفتيش التابعة للتنظيم أثناء سفرها الى كركوك، أما الثانية فقد أُخذت من بيتها.

وأوردت وسائل إعلام محلية أن 16 طبيباً على الأقل في محافظة نينوى أعدموا على يد التنظيم بعد أن تم اعتقالهم. وفي إحدى الحالات كان السبب كما أفادت التقارير هو رفض معالجة الجرحى من مقاتلي التنظيم. ولم يتسنَّ لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة التحقق من عدد من هذه التقارير لحين كتابة هذا التقرير، لكن العدد الكبير من الحوادث المتشابهة التي يتم الإبلاغ عنها يثير مخاوف جدية من ظهور نمط جديد من الهجمات المتعمدة ضد الأطباء وأصحاب مهن أخرى ينظر اليهم التنظيم كمتشككين بسلطته أو شرعيته.

تنفيذ العمليات: الهجمات ضد المدنيين وتدمير البنى التحتية المدنية

أثناء تنفيذه عملياته العسكرية كان التنظيم يتعمد استهداف المدنيين والأهداف المدنية، أو كان يقوم بهجمات ذات طبيعة عشوائية أو بلا اكتراث لتأثيراتها على المدنيين. كما تمركز مقاتلو التنظيم –عن عمد- بين المدنيين أو في المناطق المدنية وغرض التنظيم من ذلك هو حماية مقاتليه من الهجمات أو لضمان وقوع خسائر في صفوف المدنيين في حالة حصول هجوم. وتشكل أفعال مثل الاستهداف المتعمد للمدنيين والبنى التحتية المدنية وشن الهجمات بلا اكتراث لتأثيراتها على المدنيين وتمركُز القوات بين المدنيين والبنى التحتية المدنية انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي الساري، ويمكن أن تشكل جرائم حرب.

وفي أواخر تشرين الأول نشر التنظيم على الأنترنت "أمراً تنظيمياً" أصدره يبين فيه استراتيجيته في هذه المرحلة من الحرب. دعى الأمر الى زرع العبوات الناسفة اينما كان ذلك ممكناً ودفن أو إحراق أو رمي جثث قتلى التنظيم في الأنهار ونقل كل الأصول المالية الى نينوى واستخدام المدنيين دروعاً بشرية وإعدام من يقاومون ذلك وتحذير بالمراقبة الدقيقة للمجندين الجدد الذين يمكن أن يكونوا جواسيس. ولم يتمكن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة من تأكيد موثوقية الوثيقة، رغم أن أساليب وطرق عمل مشابهة كان قد تم التحقق منها من مواقع الكترونية ومصادر أخرى للتنظيم ومن روايات شهود العيان.

جرت معظم عمليات القصف التي ينفذها التنظيم في محافظتي ديالى و صلاح الدين في وسط العراق حيث ينخرط التنظيم في قتال متواصل مع قوات الأمن. وفي يوم 24 أيلول أدى القصف الذي شنه التنظيم الى إصابة ثلاثة مدنيين في منطقة الضلوعية في محافظة صلاح الدين. وفي نفس المحافظة، واصل التنظيم ممارسة أسلوبه في الهدم العقابي لبيوت وممتلكات المنتسبين/ المنتسبين السابقين للأجهزة الأمنية والزعماء العشائريين للصحوة والمسؤولين الحكوميين السابقين. ففي 26 أيلول فجّر التنظيم منزلين في ناحية يثرب يعود أحدهما الى عضو مجلس محافظة ويعود الآخر الى مسؤول في محكمة محلية.

وفي 2 تشرين الثاني هاجم التنظيم عشيرة الجبور ذات الغالبية السُنية في ناحية العلم شمال تكريت واحتجز حوالي 250 شخصاً (من الذكور) من أبناء العشيرة. وعقب الهجوم واحتجاز رجال العشيرة بدأ التنظيم بالتدمير الممنهج للمنازل المدنية بالعبوات الناسفة. ووفقاً لمصادر فقد نسف التنظيم 22 منزلاً تعود الى أسرة آل جبارة، وهم الزعماء المحليون من عشيرة الجبور.

كما استُهدِف أبناء عشيرة الجبور في ناحية الضلوعية حيث تواصلت الاشتباكات بين العشيرة والتنظيم منذ أواسط حزيران. ويتكون سكان بلدة الضلوعية التابعة للناحية التي تحمل نفس الاسم من العرب السُنة بالدرجة الأساس وغالبيتهم تنتمى الى عشيرة الجبور التي قاومت التنظيم بشراسة. وفي 8 أيلول شن التنظيم هجوماً معقدا بخمس سيارات "همفي" مفخخة تم تفجير أربعة منها، إضافة الى زورق ملغم استهدف جسراً عائماً كان الجيش العراقي قد مده عبر نهر دجلة، في محاولة لعزل المدينة عن الامدادات. اندلعت اشتباكات عنيفة عقب الهجوم وأفادت تقارير أنها استمرت لعدة ساعات وخلفت ما لا يقل عن 19 قتيلا مدنياً بمن فيهم ثلاثة أطفال و 120 جريحاً على الأقل.

ومنذ ذلك الحين تفيد تقارير على نحو مستمر بوقوع اشتباكات أخرى حول البلدة ، بما في ذلك ضربات جوية تشنها القوة الجوية العراقية وقصف يتبادله الطرفان. وأفاد مصدر محلي أنه في يوم 14 أيلول قصف التنظيم الضلوعية، مصيباً مدنيين أفادو بتعرضهم للاختناق والدوار والتقيؤ، وزعمت المصادر أن تلك الأعراض كانت بسبب غاز الكلورين الموجود داخل القذائف. ووفقاً لتقارير من مصدر موثوق حدثت ثلاثة هجمات في ذلك اليوم: الساعة 15:00 والساعة 18:30 والساعة 23:30. وضم الهجومان الأولان قصفاً انتشرت بعدهما رائحة تشبه الكلورين حسبما حددها مقاتلو العشائر المتواجدون في المنطقة. ولم يتمكن الشهود الذين تحدث اليهم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة من التحقق بشكل دقيق من أصل الغاز أو الرائحة. ووقع الهجوم الثالث قرب النهر، حيث وصف شهود قريبون من المكان رؤيتهم حاويات اسطوانية موضوعة في زوارق خالية تم دفعها الى ضفة الضلوعية من النهر ثم تم تفجيرها. وفي الحصيلة النهائية تمت معالجة حوالي 25 شخصاً موقعياً، وتم إرسال أكثر من 20 شخصاً الى مستشفى بلد لعلاج إضافي. وخرج جميع ضحايا الهجوم (الذين أشارت التقارير أن هم كانوا من مقاتلي العشائر بالإضافة الى بعض النساء والأطفال) من المستشفى خلال يومين. وتضمنت الأعراض التي أفادت عنها تقارير الذين عولجوا من الاصابة: مشاكل تنفسية وفرط في إفراز اللعاب وسعال وغثيان شديد وتقيؤ إضافة الى قشعريرة وازرقاق في الأطراف والشفاه. ولم يتسنَّ لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة الإثبات على نحو قاطع بأن مواد كيمياوية قد استخدمت في الهجوم.

وفي 24 أيلول أدى قصف، أفادت تقارير أن التنظيم قام به ضد منطقة الجبور في ناحية الضلوعية، الى إصابة ثلاثة مدنيين. في يوم 29 أيلول في حوالي الساعة 02:00 هاجم التنظيم مجدداً ناحية الضلوعية، وزُعم أنهم أحرقوا الكبريت والكلور مع إطارات السيارات القديمة على مقربة من المدينه، وبسبب اتجاه الريح فقد أشارت التقارير أن عدداً قليلاً من

الأشخاص قد تأثروا بالأدخنة. وأفادت مصادر من الضلوعية أنهم شموا روائح الكبريت والكلور، وتسلم المستشفى المحلى ثلاثة مدنيين تأثروا بالأدخنة، ثم خرجوا من المستشفى في وقت لاحق من نفس اليوم بعد تلقيهم العلاج.

ويُزعم أن التنظيم فجّر 49 منزلاً تعود الى مسؤولين حكوميين مهمين في الموصل خلال يومي 17 و 18 أيلول. وفي 22 تشرين الأول صادر التنظيم متعلقات منزل يعود الى شقيق أحد البرلمانيين في منطقة الموصل الجديدة غرب الموصل، ثم قام التنظيم بنسف المنزل.

وخلّف انفجار مساء يوم 4 كانون الأول ضحايا من المدنيين في كركوك عندما استهدف شخص يرتدي حزاماً ناسفاً أحد المقاهي في منطقة الشورجة وهي منطقة غالبية سكانها من الكرد. وأفادت تقارير أن الهجوم أسفر عن مقتل 15 مدنياً وإصابة 30 آخرين. ولم يتمكن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة من التحقق من أعداد الضحايا عند كتابة التقرير. وقد أعلن التنظيم مسؤوليته عن هذا الهجوم.

وفي 17 أيلول أدى قصف نفذه التنظيم على ثلاثة مناطق مختلفة من قضاء الخالص في محافظة ديالى الى مقتل وإصابة مدنيين. وفي 12 تشرين الأول أسفر هجوم انتحاري ثلاثي في ناحية قرة تبة في محافظة ديالى الى مقتل وإصابة العشرات من المدنيين. وأعلن التنظيم مسؤوليته عن هذا الهجوم.

تواصلت معاناة بغداد ومناطق أخرى من البلاد من الهجمات الإرهابية. وعلى الرغم من ذلك يبقى مرتكبو الكثير من تلك الهجمات مجهولين. وقد أعلن التنظيم مسؤوليته عن هجوم يوم 3 تشرين الثاني استهدف زوار عاشوراء، وقد أعلن التنظيم عبر الانترنت أن مفجّراً انتحارياً كان نفذ الهجوم بقيادته سيارة ملغّمة بالمتفجرات الى حي تونس شمالي بغداد (وهي منطقة يقطنها الشيعة بصورة رئيسية). مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين وإصابة مالا يقل عن 13 آخرين.

تدمير أو تخريب الأماكن ذات الأهمية الدينية والثقافية

واصل تنظيم "داعش" والجماعات المسلحة المرتبطة به مهاجمة الأماكن ذات الأهمية الدينية والثقافية وتدميرها بوحشية كونها لا تتفق مع تعاليمه الإسلامية التكفيرية، وشمل ذلك مساجد ومقامات شيعية وسُنية اضافة الى مواقع دينية مسيحية.

ففي 23 تشرين الأول استخدم التنظيم العبوات الناسفة لتفجير مقامين مقدسين في قضاء الدور في محافظة صلاح الدين. وشملت عملية الهدم جامع ومقام الإمام محمد دُرّي وهو موقع شيعي مقدس، وكذلك مقام صالح نعيمي الذي يعود للسُنة. ولم تفد التقارير بوقوع ضحايا. وفي 26 تشرين الأول دمر التنظيم مقامين آخرين: مقام الشيخ محمد الجاكيري وهو مكان معروف بكونه مقاماً صوفياً مقدساً في ناحية الجلام جنوب سامراء ومقام الشيخ حسن (يُعتقد أنه مقام سُني) شمال ناحية الضلوعية. ولم تسجل ضحايا في تلك الحادثتين.

في 25 تشرين الأول فجر التنظيم مقام الأمارادن الأيزيدي في جبل سنجار الى الغرب من الموصل متسبباً في إصابة أربعة مدنيين. وفي الموصل فجّر التنظيم يوم 24 تشرين الثاني ديراً مسيحياً، وكان الحادث أول تدمير كامل لمبنى ديني مسيحي ينفذه التنظيم منذ أن استولى على أجزاء واسعة من نينوى في شهر حزيران.

وفي 25 تشرين الثاني أفاد تقرير أن التنظيم دمر مقام الشيخ اسماعيل (مقام سُني) في قرية شبيجة الواقعة في منطقة داقوق في محافظة كركوك.

حقوق المرأة / العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي

يواصل التنظيم ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق النساء، ممارساً العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والأطفال (من كلا الجنسين)، وعلى وجه الخصوص ضد المنتمين لمجتمعات متنوعة دينياً وعرقياً وبخاصةٍ الأيزيديين الذين يتعرضون للخطف على أيدي التنظيم منذ آب الماضي. كما تواجه النساء قيوداً قاسية على حقوقهن الأخرى بما في ذلك حريتهن في التنقل، ويواجهن عقوبات قاسية تشمل الجلد والإعدام عند مخالفتهن لقواعد التنظيم.

وكما أشرنا سابقاً، يستهدف التنظيم فئة النساء والقادة السياسيين، ممارساً ضدهم الاختطاف والتعذيب والقتل. وكما ذُكر آنفاً فقد أُعدم في الموصل عدد من السياسيات من النساء بمن فيهن ناشطة حقوق إنسان بارزة وعلى الأقل مرشحتان للانتخابات البرلمانية ومرشحة لانتخابات مجلس المحافظة.

وقد فرض التنظيم على النساء والفتيات في المناطق الخاضعة لسيطرته قواعد سلوك صارمة: فعلى النساء عندما يغادرن منازلهن أن يغطين أنفسهن تماماً وأن يكن برفقة رجل من أقاربهن. كما منعت النساء من ممارسة بعض المهن وتم اختصار تعليم الفتيات أو اقتصاره على الحقول التي يعدّها التنظيم مقبولة[29]

وفيما يتعلق بمصير الآلاف من النساء والأطفال الذين اختطفهم التنظيم منذ آب، فقد تسلم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة أعداداً متزايدة من التقارير منذ شهر أيلول فصاعداً عن نساء وأطفال تمكنوا من الهرب من التنظيم ووصلوا الى إقليم كردستان العراق أو الى مناطق آمنة أخرى. وأجرى مكتب المفوضية عدداً كبيراً من المقابلات مع هؤلاء النساء اللاتي أكّدن أنهن احتجزن أحياناً في مجموعات كبيرة تعدادها بالمئات أو في مجموعات أصغر أو منفردات، وأنهن نُقِلن عدداً من المرات وأحياناً نُقِلن الى سورياً، وأنهن احتجزن في أماكن مختلفة بما في ذلك مدارس سابقة وبنايات رسمية وفنادق وقلاع وسجون، وأن الكثيرات كن يُكرهن على الزواج بمقاتلي التنظيم أو كن يبعن كجوارٍ في المزاد وكن يتعرضن للعنف الجنسي والجسدي.

وقالت إحدى النساء الأيزيديات اللاتي قابلهن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة أن التنظيم اختطف 25 فرداً من عائلتها بمن فيهم أخوها وابنته خلال فرارهما باتجاه جبل سنجار في مطلع آب. كما اختطف التنظيم 17 فرداً من عائلة امرأة أخرى من مجمع الجزيرة جنوب بلدة سنجار. وتمكن رجل من قرية تل قصب في قضاء سنجار من الهرب من هجمات التنظيم، وقال أن أفراد عائلته بمن فيهم شقيقه ووالده تم اختطافهم. وأخبر البعثة أن التنظيم عزل النساء والرجال الذين كانوا أكرهوا على ترك دينهم ووضعوهم في بيوت مختلفة في قرى هجرها سكانها في تلعفر.

قابلت البعثة والمفوضية شابتين تعرضتا للاغتصاب، على حد زعمهن، على يد أفراد من داعش او مقاتلين تابعين للجماعات المسلحة المرتبطة بها. ووصفت احداهن الطريقة التي اغتصبت بها في الموصل وأنها سمعت صراخ الفتيات اللواتي اخذن من القاعة الرئيسية حيث حبست هي ونساء اخريات، إذ تم اقتيادهن الى غرفة صغيرة مجاورة. وأسردت كيف شاهدت احد افراد داعش يشهر سلاحه بوجه فتاة شابة كانت تقاومه. وبعد الموصل، تم أخذهن الى مدرسة في تلعفر حيث يقال انه كانت تضم اكثر من مائة طفل. وقالت الفتاة الأخرى بأنها اغتصبت في قاعة حيث كانت محتجزة مع نساء

[29] نشر التنظيم مدونة سلوك بالإضافة الى "مبررات" وفق تفسيرهم المتطرف لقانون الشريعة لما يتعلق بمعاملة النساء والأشخاص من مجتمعات متنوعة دينياً وعرقياً والرق والاستغلال الجنسي للأسرى...الخ. أنظر مجلة التنظيم الشهرية "دابق" العدد الرابع والتي نشرت الكترونيا عبر مروجها الرسمي "مؤسسة الحياة"، حيث تشرح المجلة "الأساس الديني لسياسة التنظيم حول الرّق والاستغلال الجنسي للأشخاص الخاضعين للرق والمكونات الدينية والعرقية التي لا تعمل وفق عقيدتهم التكفيرية. يمكن الاطلاع على ذلك عبر الرابط <https://onedrive.live.com/embed?cid=9298938FA40B3061&resid=9298938FA40B3061%21159&authkey=ACC3lxuBJDJ57ZE&em=2> الذي تم تحميله آخر مرة يوم 10 كانون الأول 2014

اخريات في الموصل بعد اختطافها من قبل داعش، وقالت بأن الحراس اغتصبوها ثلاث مرات باليوم لمدة ثلاثة أيام. كما وشاهدت بنت في تبلغ من العمر ثمانية أو تسعة وهي تغتصب على مرأى من الجميع في القاعة، وقام تنظيم داعش بنقلها وبقية النساء والفتيات الى مدرسة مهجورة في تلعفر.

وتسلمت البعثة/المفوضية تقارير من مصادر في الشرقاط والحويجة في محافظتي صلاح الدين وكركوك مفادها ان داعش نقل عدداً غير محدد من النساء الى مناطق خاضعة لسيطرته في كلتا المحافظتين. وأكدت المصادر ان النساء كن قد اختطفن من الموصل وتم تقاسمهن بصفة "سبايا" بين افراد التنظيم. وأفاد شهود عيان بأنهم قد شاهدوا قرابة اثنتي عشرة امرأة في قرى السلمان والسديرة والجميلة والعيثة في قضاء الشرقاط. اضافة الى ذلك، فلقد ذكر في الحويجة على انه تم تقديم امرأة بصفة رفيقة لأحد أمراء داعش. ويعتقد ان جميع النساء إيزيديات ذلك ان بعض شهود العيان ذكروا بأنهم سمعوهن يتحدثن بلهجة كردية وهو أمر غير مألوف في هذه المناطق، وشوهدت هؤلاء النسوة وهن يؤخذن الى بيوت قادة داعش وبقية أفراده.

وفي مطلع تشرين الثاني، أبلغت فتاة إيزدية تمكنت من الهرب من تنظيم داعش، أبلغت البعثة والمفوضية بأن داعش احتجزها في مدينة الرقة في سوريا مع فتيات اخريات. وفي 7 تشرين الثاني تمكنت مجموعة إيزدية متكونة من 17 امرأة و34 طفلا من الافلات والهروب من تلعفر حيث كان داعش يحتجزهم الى جبل سنجار، علماً ان هذه المجموعة اختطفت على يد داعش بتاريخ 3 آب في سنجار. وتمكنت المجموعة في نهاية المطاف من الوصول الى محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق. وقابلت البعثة والمفوضية ثلاثة منهن في زاخو حيث وصفن عملية اختطافهن، واستولى داعش على بطاقاتهن الشخصية والاموال والذهب الذي كان بحوزتهن. وعزل الرجال عن النساء والأطفال ونقلوا على متن شاحنات واقتيدوا في بادئ الأمر الى مناطق مختلفة في الموصل وحولها. وتحدثت امرأة في الخامسة والخمسين من العمر عن كيف نقلها ثلاثة مرات الى قاعات في الموصل والى مدرسة في تلعفر وطلب منها ان تعتنق الإسلام وأخبروها اضافة الى بقية النساء بأنهم سينقلوهن الى الأنبار ليستعملن كدروع بشرية ضد الضربات الجوية. ووصفت احدى الشابات كيف تم اقتيادها الى مدرسة في تلعفر وبعدئذٍ أعطيت جارية لأحد الأمراء. وذكرت النساء والأطفال كيف تمكنوا من الهروب من قبضة داعش بمساعدة من القوات الإيزدية المتواجدة في جبل سنجار.

واستمعت البعثة والمفوضية لروايات من نساء تمكن من الهرب من داعش وهن يصفن كيف ساعدهن العرب السنة من اهل المنطقة الذين اشتروهن من داعش ومن ثم اخلوا سبيلهن فوراً او قاموا بإخفائهن في أماكن آمنة قبل الترتيب لنقلهن الى إقليم كردستان العراق. وفي 3 أيلول، وأثناء مهمة ميدانية الى زاخو في محافظة دهوك، قامت بعثة يونامي بمقابلة امرأة كانت مختطفة لدى داعش ذكرت بأنها قد بيعت مع طفليها الى رجل سني عربي في الموصل قام بأخذهم مباشرة الى مدينة كركوك حيث شقت طريقها الى اقليم كردستان.

الحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية

وكما أسلفنا في هذا التقرير، فلقد فرض داعش وبشكل ممنهج أحكاماً وقواعد سلوك على المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرته بما يشكل خرقاً لمجموعة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ضمنتها القوانين الدولية والعراقية، ومن بينها الحق في الحياة والحق في المحاكمة العادلة وحريات المعتقد الديني والتعبير والرأي والتجمع والانتماء والحركة.

وتفرض المحاكم التابعة لداعش بشكل ممنهج عقوبات قاسية بضمنها عقوبة الإعدام بحق الذين تعتقد أنهم تخطوا حدودها (انظر اعلاه). وأوقعت هذه المحاكم عقوبات صارمة بما في ذلك عقوبات جسدية بسبب تصرفات بسيطة: 30 جلدة مع الحبس لمن يدخن و80 جلدة لمن يعتقر الخمر وقطع اليدين او قطع الأيدي والأرجل من خلاف لمن يسرق. ومنعت محال بيع اقراص الموسيقى. وذكرت المصادر ان الباعة المتجولين في مدينة الموصل قد ارغموا على دفع 100,000 مائة الف دينار عراقي كجزية للسماح لهم بممارسة مهنتهم، كما وذكرنا فيما تقدم بأن داعش فرض قيوداً على حركة النساء بحرية.

واجبرت التلميذات والطالبات ممن هن في 10 من العمر فما فوق على تغطية وجوههن وأيديهن عند الذهاب الى المدرسة او الجامعة. ومنعت المدارس من تدريس المواد التي تتعارض مع عقائد داعش التكفيرية. وقاطع بعض الاساتذة الجامعيون والطلبة العام الدراسي منذ مطلع تشرين الأول وذلك لأن الحكومة العراقية رفضت المناهج الدراسية ولم تعترف بالامتحانات التي اجريت في الموصل. وهدد تنظيم داعش بمصادرة ممتلكات الاساتذة الجامعيين والمعلمين اذا لم يعودوا للتدريس مجدداً، ومنع أيضا انتقال الطلبة من المناطق الخاضعة لسيطرته الى كركوك واماكن أخرى لإجراء الامتحانات المدرسية والجامعية.

وفي الوقت الذي يسمح للمدنيين فيه بحرية الحركة داخل الموصل، فرض تنظيم داعش نظام كفالة على أولئك اللذين يريدون مغادرتها بضمان عودتهم للمدينة ضمن مدة محددة وبخلاف ذلك تتم مصادرة ممتلكاتهم. ومن المعتقد ان تقييد حرية الحركة يهدف الى منع الناس من الانخراط في المقاومة التي شكلها محافظ الموصل لمقاتلة داعش.

الهجمات ضد المكونات العرقية والدينية

مثلما أسلفنا، يستمر تنظيم داعش باخضاع الطوائف العرقية والدينية الى انتهاكات كثيرة وممنهجة في سياسة تهدف على ما يبدو الى اضطهاد وتهجير وتدمير تلك الطوائف بشكل نهائي في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

الهجمات ضد المسيحيين

تلقت البعثة والمفوضية تقارير حول هجمات شنت على مسيحيين في مناطق خاضعة لسيطرة داعش على الرغم من ان العديد من هذه التقارير لم يتم التحقق منها. في 15 أيلول، اطلق تنظيم داعش سراح 12 مسيحياً إذ نقلوهم من الموصل الى حدود محافظة كركوك حيث كان المسؤولين واقربائهم بانتظارهم وكانوا جميعاً عالقين في ناحية برطلة في محافظة نينوى منذ مطلع آب.

الهجمات ضد الأكراد

أوردت وسائل الإعلام المحلية أنه بتاريخ 21 أيلول قام مقاتلو داعش بإعدام اربعة مدنيين في قضاء السعدية 70 كلم شمال-شرق مدينة بعقوبة في محافظة ديالى زعم انهم اكراد. وتخضع السعدية لسيطرة قوات موالية لقوات الأمن العراقية ولم يتسن للبعثة والمفوضية التحقق من صحة هذه التقارير في الفترة التي شملها التقرير.

الهجمات ضد الشبك

تسلمت البعثة والمفوضية تقاريراً مفادها ان ابناء المكون الشبكي لايزالون يمثلون اهدافاً مباشرةً لتنظيم داعش عبر عمليات القتل والخطف. وفي شهر أيلول ذكر النازحون من الشيعة الشبك بأنهم تعرضوا للخطف والاستجواب القاسي على يد تنظيم داعش بحثاً عن منتسبي قوات الأمن العراقية ومن يتعاون معهم سواء كانوا شيعة ام سنة. واوردت وسائل الاعلام المحلية

أنه بتاريخ 9 كانون الأول، قام تنظيم داعش بتدمير عدة بيوت تعود للشبك في الموصل. ووفقاً لما ذكره المصدر الأمني في وسائل الاعلام المحلية، فأن داعش استخدم الجرافات لهدم بيوت الشبك في قضائي كوكاجلي وبازوايا شرق الموصل.

الهجمات ضد الشيعة

يستمر تنظيم داعش باستهداف الشيعة لخطفهم وإعدامهم – وتحديداً منتسبي قوات الأمن العراقية او الاشخاص الذين يعتقد بارتباطهم بالحكومة العراقية. واستمرت البعثة والمفوضية باستلام عدد من التقارير تفيد بان منتسبي قوات الأمن العراقية من الشيعة الذين يتم اختطافهم تقتلهم داعش بطريقة تعسفية، وعلى سبيل المثال، ففي 11 أيلول تبنى تنظيم داعش مسؤولية هجوم شن بسيارة ملغمة في شمال مدينة كربلاء حيث أدى الهجوم الى اصابة ثمانية جرحى. وفي اليوم نفسه، تبنى التنظيم كذلك الهجوم بسيارة ملغمة تم تفجيرها قرب مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في حي الأمير شرق النجف الأشرف مما أدى الى مقتل مدني وإصابة أربعة أخرين. وفي 17 أيلول، أدى قصف داعش لثلاثة مناطق مختلفة من قضاء الخالص الى مصرع مدنيين إثنين وجرح 17 أخرين. وأعلن داعش مسؤوليته عن الهجوم على قرية شفتة (قرية شيعية) شرق بعقوبة بتاريخ 9 تشرين الأول. حيث قام التنظيم باستهداف القرية بشاحنة صغيرة محملة بالمتفجرات مما ادى الى مقتل 10 اشخاص (بضمنهم خمسة نساء وطفلين وضابط شرطة) فضلا عن جرح ستة اخرين (بضمنهم امرأتين وطفلين). وعلى نحو مماثل، اعلن تنظيم داعش عن مسؤوليته عن الهجوم الذي نفذه انتحاري يرتدي حزاماً ناسفاً خارج حسينية للشيعة في منطقة الحارثية شرق بغداد حيث كان الناس حاضرين في مأتم، حيث قتل مالا يقل عن 15 مدنياً وأصيب 24 أخرين. وفي 16 تشرين الثاني، عثر في شمال مدينة الحلة على 35 جثة لرجال يعتقد انهم شيعة عرب، ووفقاً لبعض المصادر فأنه تم العثور على الجثث في منطقة كانت حتى فترة قريبة تخضع لسيطرة داعش في جرف الصخر قرب منطقة المسيب. وبتاريخ 3 كانون الأول، عثرت قوات البيشمركة على مقبرتين جماعيتين في ناحية جلولاء، وذكرت المصادر ان احدى هاتين المقبرتين الجماعيتين قد عثر عليها في منطقة كوباشي، بينما وجدت الاخرى داخل "معسكر كوبرا" وهي قاعدة عسكرية تابعة للجيش العراقي والتي احتلها تنظيم داعش للفترة من 10 تموز حتى 25 تشرين الثاني عندما استعادت قوات البيشمركة السيطرة عليها. ويقدر عد الضحايا التي وجدت في المقبرة الجماعية داخل المعسكر بـ 170 جثة بينما كان عدد الجثث في مقبرة كوباشي 30 جثة. وكان جميع الضحايا من الذكور وكانت المقبرتين تضمان جثثا لمنتسبي قوات الأمن العراقية ومدنيين.

الهجمات ضد التركمان

تلقت البعثة والمفوضية تقارير مفادها ان داعش يستمر باستهداف ابناء المكون التركماني. ففي مطلع أيلول، قتل في الموصل مواطن تركماني ينحدر اصله من كركوك، وتسلمت عائلته الجثة من دائرة الطب العدلي في كركوك بتاريخ 8 أيلول. وفي 15 تشرين الثاني قام تنظيم داعش بإعدام امرأة تركمانية علناً، وكانت الضحية مرشحة في انتخابات مجالس المحافظات التي اجريت في حزيران 2013 بعد اختطافها من منزلها في الموصل منتصف شهر تشرين الأول وأصدرت المحكمة التابعة لداعش حكم الإعدام بحقها.

الهجمات ضد الإيزديين

تستمر انتهاكات واعتداءات حقوق الانسان بحق الإيزديين على يد داعش. وتمكنت البعثة والمفوضية في شهري أيلول وتشرين الأول من مقابلة عدد من شهود العيان والناجين من مجزرتين ارتكبهن تنظيم داعش في شهر آب بعد هروبهم الى إقليم كردستان، إذ قتل قرابة 400 رجل من الأيزيديين عند أطراف قرية كوجو جنوب مدينة سنجار في محافظة نينوى يوم

15 آب. وأفاد رجل أيزدي قابله مكتب المفوضية في دهوك بتاريخ 29 أيلول ان تنظيم داعش جمع القرويين في المدرسة وبعدها أخذ الرجال على وجبات الى مزرعة مجاورة حيث أعدمهم رمياً بالرصاص. وتظاهر هذا الرجل حينها بأنه ميت وتمكن بعدها من الهرب من المنطقة ووصل إقليم كردستان بعد ايام. وأكد روايته عدد من شهود عيان اخرين قابلتهم البعثة في اماكن اخرى. وأقدم تنظيم داعش على ارتكاب مجزرة اخرى راح ضحيتها 67 رجلا من ابناء الأقلية الإيزدية في قرية قينية في قضاء سنجار منتصف شهر آب. وتمكن عدد من الناجين من هذه المجزرة من الهرب الى سوريا وبعدها الى اقليم كردستان حيث تمت مقابلتهم.

ولايزال الآلاف من الرجال والنساء والاطفال الإيزديين وابناء الأقليات العرقية والدينية الذين اختطفهم تنظيم داعش منذ آب في قبضته على الرغم من تمكن بعضهم من الهرب الى اقليم كردستان. وفي 7 أيلول، تمكن عدد غير محدد من النساء اللائي اختطفهن تنظيم داعش، تمكن من الهرب والوصول الى جبل سنجار. وفي اليوم التالي، تمكن رجل وثلاثة اطفال من الوصول الى جبل سنجار، وفي مساء يوم 9 أيلول، تمكن عشرون شخصاً (تسعة نساء وثمانية اطفال) من الوصول الى الجبال بعد هربهم من قرية قصر المحراب في قضاء سنجار. وكان التركمان الشيعة يقطنون هذه القرية حيث قام التنظيم بإسكان الأيزيديين قسرا فيها ممن اعتنقوا الإسلام بالإكراه. وذكر بأن عدد الأيزيديين الذين هربوا من القرية كان 27 شخصاً ولكن القي القبض على سبعة منهم ومن المعتقد انهم قتلوا.

ومنذ تشرين الاول الماضي وصاعداً، تلقت البعثة تقاريراً تفيد بأن داعش كان ينقل بعض العوائل الأيزيدية التي أسرها الى سوريا بالحافلات. وكان التنظيم قد خطف هذه الأسر من سنجار وأسكنها في قرى قضاء تلعفر وأُرغموا على اعتناق الإسلام.

وأفادت التقارير ان داعش قام في مطلع تشرين الأول بتدمير حوالي 20 منزلا تعود للإيزديين في قرية سيكينية (جنوب جبل سنجار) بضمنها مقابر البلدة. ووفقاً لما ورد من معلومات فقد قام داعش في شهر كانون الأول بنسف منازلا في قرية كوجو بعد نقل الأسر المتبقية الى اماكن مختلفة في الرقة في سوريا وتعلفر في نينوى.

الهجمات ضد السنة

لقد كان هناك ازدياداً ملحوظاً في الهجمات ضد السنة العرب الذين يعتقد بعدم موالاتهم لداعش من قبيل عمليات القتل والتهديد والاختطاف التي طالت قادة عشائريين ودينيين وتحديداً في محافظة الأنبار.

وفي 11 أيلول قام داعش باختطاف ثمانية أشخاص من السنة العرب في الموصل وأقتادهم الى مكان مجهول. وتلقت البعثة والمفوضية تقارير في شهر أيلول افادت بأن داعش قد اصدر فتوى بقتل عشيرة الزركوش وهي عشيرة سنية عربية في محافظة ديالى بدعوى ان داعش يعتبرهم مرتدين بسبب تعاونهم مع قوات الأمن العراقية.

وفي الفترة من تشرين الأول حتى منتصف تشرين الثاني نفذ داعش اعدامات جماعية بحق ابناء عشيرة البو نمر في الانبار. ووفقا لبعض المصادر من العشيرة المذكورة فان عدد ابنائها اللذين اعدمهم داعش قد يفوق 400 شخصاً بضمنهم اطفال ونساء. وحسب ما اشارت اليه المعلومات الواردة فقد عثر على مقابر جماعية في الرمادي وهيت تضم 200 جثة. وفي 13 تشرين الثاني هاجم داعش افراداً من العشيرة قرب بحيرة الثرثار حيث قام باختطاف 16 فرداً منهم الى منطقة الشتية حيث اعدموا، وذكر ان بينهم امرأة وطفلين. ووفقاً لمصادر العشيرة فان سبب الاعدام هو وجود صلات قرابة بين المعدومين واعضاء في قوات الصحوة في هيت. كما وأشارت التقارير الى ان العشرات من ابناء العشيرة قد اختطفهم

تنظيم داعش ولايزال مكانهم ومصيرهم مجهولين. وفي يوم 16 تشرين الثاني تم اعدام 5 من ابناء عشيرة البونمر علناً في منطقة الزوية في قضاء هيت.

التجنيد الإجباري واستخدام الأطفال

واستلمت البعثة والمفوضية تقارير تفيد بان الاطفال حتى سن الرابعة عشر من العمر قد جندهم تنظيم داعش قسراً، وافادت المعلومات ان بعض الأطفال قد جندوا في عمليات انتحارية في محافظتي ديالى وصلاح الدين وذكر بعض الآباء ان اطفالهم فقدوا وعثر عليهم في قواعد تابعة لداعش وان بعضهم ذكر ان اطفالهم رفضوا العودة الى منازلهم زاعمين انهم ذاهبين الى الجهاد دفاعاً عن الخليفة.

اما في مدينة الموصل فقد استخدم الأطفال لتسيير دوريات ومسك نقاط التفتيش التابعة لداعش. وأكدت مصادر في اربيل عودة تجنيد الاطفال لغرض ارسالهم الى سوريا للقتال ضد داعش، وأشارت مصادر اخرى الى حقيقة ان داعش جندت الاطفال الاكراد للقيام بأنشطة داعش في العراق إلا انه لم يتسن التحقق من هذه المعلومات في وقت كتابة هذا التقرير.

الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن التابعة للحكومة العراقية والقوات المرتبطة بها

الضربات الجوية والقصف

استمرت البعثة والمفوضية طيلة الفترة التي شملها التقرير بتسلم تقارير حول مزاعم وقوع ضحايا بين المدنيين بسبب الضربات الجوية والقصف الذي تنفذه قوات الأمن التابعة للحكومة والقوات المرتبطة بها – والتي تبدو بعض الأوقات انها قد نفذت ضد أهداف مدنية أو دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير تلك الضربات ضد المدنيين. ويُزعَمْ سقوط ما لايقل عن 117 مدنياً (بضمنهم ثلاثة أطفال على الأقل) بسبب الضربات الجوية والقصف خلال الفترة التي شملها التقرير. وعلى اية حال، وفي حالات متعددة، لم يتسنَ للبعثة والمفوضية التحقق من صحة تلك التقارير ولا من عدد الضحايا الذين سقطوا نتيجة لذلك. وفي 13 أيلول أصدر رئيس الوزراء العبادي بياناً ذكر فيه على توجيهه الأوامر للقوة الجوية العراقية بتعليق عمليات القصف في المناطق المدنية بما فيها تلك التي تخضع لسيطرة داعش وعبر عن التزامه بحماية المدنيين[30]. وجاءت كلمة رئيس الوزراء استجابة للمخاوف المتزايدة التي تتعلق بالخسائر في صفوف المدنيين نتيجة للضربات الجوية والقصف الذي تنفذه القوات الحكومية.

ان قوات الأمن العراقية وقوات التحالف[31] التي تساعد الحكومة العراقية ملزمة باحترام القانون الإنساني عند قيامها بعمليات عسكرية[32]. وتشمل هذه الأعراف مبدأي التمييز والتناسب وضرورة اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لتجنب وتقليل فرص إزهاق روح مدني بالخطأ وإصابة المدنيين وإلحاق الضرر بممتلكاتهم. ولاحظت البعثة والمفوضية حالة واحدة مؤكدة (وكان هناك عدد من التقارير المماثلة وردت في وسائل الاعلام المحلية) تتمثل بقيام القوة الجوية العراقية بإسقاط منشورات صادرة من وزارة الدفاع العراقية تدعو فيها المدنيين الى اخلاء المناطق التي تحتلها قوات داعش خشية إصابتهم

[30] انظر الرابط: http://www.reuters.com/article/2014/09/13/us-iraq-crisis-idUSKBN0H80LO20140913 تم زيارته بتاريخ 6 كانون الأول 2014.

[31] منذ بدء الضربات الجوية في 8 آب 2014 التي تنفذها قوات التحالف دعماً للحكومة العراقية ضد تقدم داعش، فليس من الواضح بالنسبة للمصادر في الميدان التي تم استشارتها عن مصدر القوة التي تشن الضربات الجوية.

[32] يرجى الإطلاع على القسم السابق بخصوص الإطار القانوني حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

في العمليات العسكرية[33]. وكما ذكرنا أعلاه، يستمر تنظيم داعش عمداً بالتمركز والتواجد في مناطق مدنية وداخل البنية التحتية المدنية كالمدارس والمستشفيات إما لغرض استغلال وجود المدنيين لحماية قواتهم من استهدافهم أو لضمان وقوع ضحايا من المدنيين في حال وقوع هجمات.

وسجلت أعلى حصيلة ضحايا بين المدنيين نتيجة الضربات الجوية في محافظة صلاح الدين بحدود 67 قتيلا لقوا مصرعهم في الفترة التي شملها التقرير. وبعد الهجوم المزدوج الذي شنه داعش على ناحية الضلوعية في 8 أيلول، شنت قوات الأمن العراقية سلسلة من الغارات الجوية دفاعاً عن المنطقة. وأدت عمليات القصف الجوي في الفترة المتبقية من شهر أيلول الى مقتل 11 مدنياً واصابة اثنين اخرين. وفي 8 تشرين الأول، أدى القصف الذي نفذته قوات الأمن العراقية على مدينة تكريت الى مقتل 14 مدنياً على الأقل. وفي يومي 9 و 10 تشرين الثاني، ادى القصف الذي نفذته قوات الأمن العراقية على ناحية العلم، بما في ذلك قصف منطقة السوق، الى مصرع ما لايقل عن سبعة مدنيين وإصابة 14 آخرين.

وبتاريخ 14 تشرين الأول وفي حي الكهرباء بقضاء بيجي دمرت ضربة جوية بيتين مما ادى الى مقتل 18 شخصاً أغلبهم من المدنيين. وفي 17 تشرين الأول أدت ضربة جوية على حي البو طعمة في صلاح الدين الى مقتل خمسة أشخاص من عائلة واحدة بضمنهم امرأة واحدة وثلاثة اطفال. وفي 21 تشرين الأول، انهارت عمارة في مركز قضاء بيجي بعد استهدافها بضربة جوية. ووفقاً لمصدر واحد، أدت ضربة جوية ثانية الى مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص وإصابة 10 اخرين في أقل تقدير إذ كان هؤلاء قد توجهوا الى موقع الضربة الجوية الأولى لانتشال جثث القتلى والمصابين.

وفي 29 تشرين الثاني، لقي مدني واحد مصرعه باستهداف سيارة في ناحية يثرب بضربة جوية فضلا عن ضربة اخرى استهدفت منزلاً اجتمعت فيه أسرة لوجود جنازة حيث ذكر ان عدد القتلى بلغ 15 شخصا بينما كان عدد الجرحى 25. وذكرت مصادر محلية ان ناحية يثرب ذات الأغلبية السنية باتت منذ بضعة اشهر مضت تحت طائلة قصف منتظم من قبل قوات الأمن العراقية والقوات الموالية للحكومة العراقية انطلاقاً من قاعدة بلد الجوية (قاعدة البكر سابقاً). وبلغ عدد القرى المتضررة نتيجة القصف 15 – 20 قرية وكان حي الجمعية هو الاكثر تضرراً حيث دمر القصف تقريبا نصف منازل هذا الحي البالغ عددها 600 منزل. وأدعى ساكنوا الحي انهم باتوا عرضة للقتل اذا دخلوا حقولهم للقيام بأعمال زراعية. وذكر ان القوة الرئيسة التي تشن عمليات عسكرية في المنطقة هي عصائب أهل الحق[34].

وزعمت المصادر في نينوى ايضاً بأن المحافظة تعرضت لعدد كبير من الضربات الجوية في الفترة التي شملها التقرير. وفي صبيحة يوم 10 أيلول استهدفت ضربة جوية منطقة المجموعة شمال الموصل مما ادى الى مقتل 11 مدنياً. وفي مساء ذلك اليوم، ادت غارتان اضافيتان شنتا على منطقتي الشرطة والبعاج الى مقتل سبعة اشخاص واصابة ثلاثة اخرين. وقتل ما لا يقل عن 26 مدنياً بتاريخ 17 تشرين الأول نتيجة غارات جوية على شمال الموصل. ووردت معلومات عن وقوع ضربتين جويتين بتاريخ 7 تشرين الثاني مما ادى الى 10 مدنيين بضمنهم طفلين قضاء القيارة.

وتلقت البعثة والمفوضية عدة تقارير عن وقوع ضربات جوية في محافظة الأنبار ولكن لم يتسن للمكتب التحقق من صحة هذه الحوادث او اعداد الضحايا بسبب الوضع الأمني. وفي 6 تشرين الأول، زعم وقوع ضربة جوية استهدفت مبانٍ مدنية موقعةً 18 قتيلاً في أقل تقدير (بضمنهم ثلاثة نساء وثمانية أطفال) مع عدد غير محدد من الجرحى. بينما ذكرت مصادر

[33] تلقى مكتب المفوضية تقارير عن حدوث ذلك في الموصل يوم 2 أيلول. وذكرت المصادر الاعلامية خبر إسقاط منشورات على مدن تكريت وبيجي والعلم ومناطق في المقدادية.

[34] عصائب أهل الحق هي جماعة شيعية متطرفة إنشقت عن ميليشيا المهدي، ويعتقد بأنها "القوة الخاصة" الأكبر في البلاد التي تتلقى رعاية وتمويل من إيران ولها ارتباطات مع فيلق القدس الإيراني.

أخرى، على أية حال، بان هدف الضربات هو تنظيم داعش، وان ثلاثة منازل لمدنيين ضربت مما ادى الى سقوط ضحايا بين المدنيين. وزعم ايضا انه في 4 تشرين الثاني ضربت غارة جوية سوقا في مدينة القائم غرب الأنبار مما ادى الى مقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين واصابة 27 اخرين. وبعد اربعة ايام اي في 8 من نفس الشهر ادت ضربة جوية اخرى الى مقتل ما لا يقل عن 13 مدنيا في المنطقة ذاتها.

وذكرت المصادر في مستشفى الفلوجة العام انه استلم في شهر أيلول 144 جثة (بضمنها 18 طفلا) و398 جثة (بضمنها 26 طفلا) خلال شهر تشرين الأول و294 جثة (بضمنها 8 أطفال) خلال شهر تشرين الثاني. وزعمت مصادر في المستشفى ان اغلب الضحايا نجمت عن عمليات القصف التي نفذها الجيش العراقي والقوات الموالية له. ولم تتمكن البعثة والمفوضية من التحقق من صحة هذه المزاعم.

ووردت انباء عن ضربات جوية شنت على محافظتي كركوك وديالى. ففي 18 أيلول ، استهدفت خمسة قذائف هاون قرية ضباب في محافظة ديالى مما ادى الى مقتل ثلاثة مدنيين واصابة سبعة اخرين. ووفقا لما ذكره مصدر أمني ان قذائف الهاون اطلقت بالخطأ من قبل قوات الأمن العراقية وميليشيا موالية لها. وفي 19 تشرين الثاني ادت ضربة جوية الى مقتل اربعة مدنيين وجرح 15 اخرين في قرة تبة في منطقة لجأ اليها عدد كبير من النازحين من جلولاء.

وفقاً لأحكام القانون الإنساني الدولي، فأن البنى التحتية المدنية تتمتع بحصانة من الهجمات. الا اذا تم استخدامها من قبل احدى اطراف النزاع لأغراض عسكرية. وتلقت البعثة والمفوضية تقاريراً افادت بأن داعش والجماعات الموالية له قد تمركزوا عمداً في مبان مدنية بما في ذلك المستشفيات لغرض القيام بعمليات عسكرية ومحاولة منهم حماية انفسهم من الهجمات. وفي 6 أيلول استهدفت ضربة جوية مستشفى الحويجة في محافظة كركوك مما ادى الى مقتل امرأتين وخمسة اطفال كانوا يرقدون في ردهة الأطفال وكذلك تسببت بإصابة اثنين من موظفي الطبابة. ونتيجة للهجوم تم غلق شعبة العناية المركزة الخاصة بالأطفال وحديثي الولادة بشكل مؤقت. وفي 13 أيلول، استهدفت غارة جوية مسقفاً لخزن أسطوانات الأوكسجين في مستشفى السلام شرق الموصل مما ادى الى عامل واصابة ستة اخرين. وتسلمت البعثة والمفوضية تقارير غير مؤكدة تفيد بانه في مساء يوم 29 تشرين الأول أطلق الجيش العراقي والقوات الموالية له بضعة صواريخ مستهدفة مستشفى الفلوجة العام مما ادى الى جرح شخص واحد وإلحاق أضرار مادية بمعدات المستشفى وبنيته التحتية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني و4 كانون الأول، زعم بان القوات العراقية والقوات الموالية لها عاودت قصف مستشفى الفلوجة العام. لم يسقط ضحايا نتيجة القصف إلا انه الحق أضراراً مادية بالبنية التحتية للمستشفى بما فيها ردهة غسل الكلى. وفي 5 تشرين الثاني، زعم ان ضربة جوية استهدفت تجمعاً للناس قرب مستشفى القائم غرب الأنبار مما ادى مقتل ثلاثة اشخاص وجرح 14 أخرين[35].

الاعدامات غير المشروعة (خارج نطاق القضاء) و بإجراءات موجزة

بتاريخ 28 تشرين الأول، صادق مجلس الوزراء على مرسوم ينظم عمل قوات الحشد الشعبي في قتالها ضد داعش. وعلى اية حال، أشارت عدد من التقارير الى وجود عدد من الفصائل المسلحة تقاتل داعش خارج سيطرة الحكومة.

[35] نظراً للأوضاع الأمنية في محافظة الأنبار، تعذر على مكتب المفوضية التحقق من أعداد الضحايا في المحافظة. يرجى الاطلاع على القسم السابق لغرض التعرف على المنهجية.[36] ميليشيا عصائب أهل الحق هي الأكثر نشاطاً في ناحية السعدية.

وتنشط الميليشيات وبقية الفصائل المسلحة الأخرى في بضعة محافظات وتحديداً في ديالى وصلاح الدين، حيث تلقت البعثة والمفوضية مزاعم بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بضمنها عمليات قتل غير مشروع وخطف. وعلى اية حال، واجهت البعثة والمفوضية صعوبات في التحقق من صحة هذه التقارير ذلك ان مصدرها هو المناطق التي تشهد النزاع المسلح، ومن الممكن ان يتم التحقق من بعضها لاحقاً من خلال شهادات بعض الذين يتمكنون من الهروب من تلك المناطق الى اخرى يمكن للبعثة والمفوضية الوصول اليها. وعلى سبيل المثال، ففي 9 آب، زعم قيام افراد احدى الميليشيات باختطاف طالب سني وضابط شرطة من منطقة قريبة من منزل الطالب في مدينة طوز، وعلى إثرها قام أهالي المختطف باستعلام احد مكاتب الميليشيات المحلية ولكنهم انكروا اي علم لهم بالحادثة. وذكر بان ضابط الشرطة قد اطلق سراحه لاحقا في نفس اليوم. وفي مساء يوم 9 آب، تسلمت اسرته اتصالات هاتفية من اشخاص مجهولين من خلال هاتف أبنهم المختطف إذ طلبت اسرة المختطف اطلاق سراح ابنهم. وكانت المحاولات التي بذلها المسؤولون المحليون وبضمنهم القائممقام لإطلاق سراح المختطف غير موفقة. وفي 11 آب، تلقت اسرة المختطف اتصالا يبلغهم بأن ابنهم قد اعدم، ومنذ ذلك الوقت كانت الأسرة تتلقى اتصالات هاتفية متباعدة من الخاطفين يطلبون فيها فدية لكي يسلموهم جثة ولدهم.

وفي الأيام والأسابيع التي تلت كسر حصار داعش على مدينة آمرلي نهاية شهر آب، تمكنت قوات الأمن العراقية والجماعات المسلحة المرتبطة بها من استعادة السيطرة على عدة مناطق داخل قضاء طوز. وفي النصف الأول من أيلول، زعم ان عددا من الأشخاص كانوا قد اعدموا واختطفوا في هجمات شنتها الميليشيات. وذكر ان اثنين من النساء الكبيرات في السن (70 و 75 عاما) من قرية مفتول ممن لم يسمح لهن وضعهن الصحي بالمغادرة مع أسرهن كن قد لقين مصرعهن عند دخول الميليشيات المنطقة. وزعم ايضا ان طفلا في الحادية عشر من العمر قد قتل و خطف اخر في العاشرة من عمره بنما كانا يرعيان ماشيتهما في قرية لقوم. وزعم ايضا قيام الميليشيات باختطاف اربعة رجال بضمنهم مراهق واحد من مناطق مختلفة من قضاء الطوز خاضعة لسيطرة الميليشيات. ونشر تسجيل فيديو على الانترنت يظهر قطع رأس مراهق في السادسة عشرة من العمر. ولم تتمكن البعثة والمفوضية من التحقق من صحة التسجيل.

وفي 11 تشرين الثاني، ذكر قيام افراد من وحدات الحشد الشعبي باقتحام منطقة القره غول بناحية يثرب حيث زعم قيامهم باختطاف 94 رجلا من ابناء عشيرة القره غول (بضمنهم قاصرين) وقاموا بإحراق المنازل، علما ان الهجوم حدث خلال ايام قليلة. واقتيد عدد من المختطفين الى مدينة بلد بينما اعتقل الاخرون في ديالى. وطبقاً للمصادر، اطلق سراح 46 شخصاً بعد ايام قليلة وزعم هؤلاء انهم تعرضوا لمعاملة سيئة اثناء فترة الاعتقال. وعثر لاحقاً على اربعة عشر جثة (بضمنها ثلاث جثث لأطفال) في حفرة صغيرة قرب القرية بعد الاختطاف. وكانت جثث الضحايا تحمل آثار اطلاقات نارية في الرأس والصدر ، ولايزال مصير المختطفين البالغ عددهم 33 مختطفاً مجهولاً. وحسبما زعم فان الحادثة كانت رداً على هجوم تعرضت له قوة من الحشد الشعبي بعبوة ناسفة ادت الى مقتل اربعة افراد من القوة، ولاتزال البعثة والمفوضية مستمراً بالبحث عن المزيد من المعلومات بشأن هذه الحادثة.

وأوردت محافظة ديالى بوقوع عدد من الاعدامات بإجراءات موجزة خلال الفترة التي شملها التقرير، ونشير هنا الى وجود نفس التحديات امام البعثة والمفوضية بشأن التحقق من هذه المعلومات. بتاريخ 3 كانون الأول، قامت قوات الأمن العراقية تساندها قوة من الميليشيات[36] باعتقال رجل يبلغ من العمر ستين عاماً في ناحية السعدية بناءً على مزاعم بكونه احد قيادي داعش على الرغم من ان عشيرته ادعت بأنه معروف بمعاناته من امراض عقلية، ووفقاً للمصادر فأن الرجل كان ضابطا

[36] ميليشيا عصائب أهل الحق هي الأكثر نشاطاً في ناحية السعدية.

في الجيش العراقي السابق وكان أسيراً أبان الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980، وزعم بعد ذلك بأنه قد أعدم بتاريخ 4 كانون الأول، ونشر تسجيل على الانترنت يظهر اعتقاله وصوراً لجثته بعد إعدامه، ولم يتسن للبعثة والمفوضية التحقق من صحة الصور او التسجيل ولاتزال البعثة والمفوضية مستمرة بالبحث عن المزيد من المعلومات بشأن هذه الحادثة.

وفي حادثة مماثلة في محافظة ديالى، وبتاريخ 17 تشرين الثاني، اعتقل رجل في ناحية كنعان دون مذكرة اعتقال او توجيه تهم ضده. واعتقل الرجل، الذي ينتمي الى عائلة معروفة في الناحية، بسبب خلاف بين عائلته وضابط في الشرطة، وتوفي الرجل بعد يومين في محل اعتقاله وسلمت جثته الى أسرته يوم 19 تشرين الثاني ووفقاً للمصادر فقد كانت جثته تحمل آثار تعذيب.

حوادث الخطف واحتجاز الأشخاص

استمرت البعثة والمفوضية بتلقي تقارير عن حدوث عمليات خطف على يد جماعات مسلحة موالية او منحازة او مساندة للقوات الحكومية. ففي 25 أيلول، قامت قوة من الحشد الشعبي باختطاف صبي وشاب سنيين من قرية في قضاء الطوز في محافظة صلاح الدين، ولم يعرف مكان المختطفين حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وفي الفترة من 9 الى 18 تشرين الثاني، زعم قيام الميلشيات باختطاف 25 شخصاً من منطقة الشعب شرق بغداد، حيث زعم قيام الميليشيات باستخدام سيارات تشبه تلك التي تستعملها القوات الحكومية، وزعمت أسر المختطفين تلقيهم اتصالات هاتفية مطالبة اياهم بدفع فدى ولكن في بعض الحالات يتم قتل المختطفين رغم دفع الفدية.

وتسلمت البعثة والمفوضية عدداً كبيراً من التقارير حول حوادث الاختطاف اغلبها استهدفت اشخاصاً من اتباع المذهب السني على يد ميليشيا في ديالى. وفي 28 تشرين الأول، اختطفت ميليشيا سائق سيارة اجرة في مدينة بعقوبة وعثر عليه مقتولا في اليوم التالي. وفي حادثة اخرى في نهاية شهر تشرين الأول، اختطف رجل سني مسن في سوق شعبي اما انظار المتبضعين. وذكر بأن المختطفين كانوا يستقلون سيارة ذات دفع رباعي لا تحمل لوحات تسجيل، وزعم بعد ذلك بانه اطلق سراحه بعد دفع فدية قدرها 20,000 دولار امريكي. ووقعت حوادث خطف أخرى في مناطق حول مدينة بعقوبة بضمنها مناطق ابو صيدا وهويدر وخرنابات. وكانت هناك تقارير اخرى تم تلقيها بحدوث عمليات خطف في مناطق أخرى من محافظة ديالى مثل بهرز والسعدية. بتاريخ 10 تشرين الثاني، التقى رئيس الوزراء العبادي بوفد من محافظة ديالى بضمنهم اعضاء في مجلس النواب عن المحافظة ومجلس المحافظة والمحافظ وشيوخ العشائر وغيرهم، ممن تحدثوا عن الوضع في محافظة ديالى[37] لاسيما فيما يتعلق بعمليات الاختطاف التي طالت الأفراد السُنة. وأكد رئيس الوزراء للوفد مجدداً بأنه قد أعطى أوامر صارمة لقوات الأمن العراقية للتعامل بحزم مع الجماعات المسلحة التي تقوم بالانتهاكات بما في ذلك عمليات الاختطاف وشدد على ضرورة معاقبة أولئك الذين يرتكبون مثل هذه الأعمال مضيفا أنه لا ينبغي أن يُسمح للمدنيين بحمل السلاح دون أذن من قبل السلطات.

كما واصل مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي تلقى تقارير من البصرة بشأن عمليات الخطف التي يُعتقد أنها متأتية من أنشطة الميليشيات الفاعلة في المنطقة. ففي يوم 9 أيلول اخُتطفت سيدة أعمال كردية في وسط البصرة، وفي 20 تشرين الأول أعلن مدير الشرطة في بغداد أن الشرطة يسرت إطلاق سراحها. ومع ذلك اشارت تقارير وسائل

[37] انظر الرابط الإلكتروني : https://www.facebook.com/pages/Haider-Al-Abadi/204803838632 آخر وصول في 11 تشرين الثاني 2014.

الإعلام إلى أن السيدة هربت من منزل في بغداد كانت قد وضعت فيه. اتهمت بعض وسائل الإعلام عصائب اهل الحق باختطاف السيدة على الرغم من عدم وجود دليل يؤكد هذه المزاعم. أكد مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي ومسؤولين ومصادر أخرى هروب سيدة الأعمال ولكن كانت هذه المصادر مترددة في بيان الجهة المسؤولة عن الاختطاف.

وفي 8 تشرين الأول اخُتطف ثلاثة أفراد من الطائفة السنية في محافظة البصرة والمناطق التي حولها في الأماكن العامة وخلال ساعات النهار وأمام شهود، وفي حالة واحدة كانت على مقربة من نقاط تفتيش تابعة للشرطة. وقد أُفرج لاحقا عن اثنين من الضحايا الذين اعربوا عن عدم رغبتهم في التعليق على تجربتهم خشية من الانتقام. وزعمت وسائل الإعلام ومصادر محلية بأن ميليشيات كانت قد نفذت عملية الخطف. وردا على هذه الحوادث وفي مؤتمر صحفي عُقد في 14 تشرين الثاني ادعى محافظ البصرة وقادة الأجهزة الأمنية في المحافظة أن عمليات الخطف كانت ذات دوافع جنائية وأعلن عن تشكيل "لجنة أمنية عليا لمتابعة حوادث الاختطاف". وأعلن قادة أمنيون أنه سيتم تنسيب ضباطٍ الى هذه اللجنة للتحقيق في قضايا الاختطاف واتخاذ خطوات لمنع وقوع حوادث أخرى. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال مصير المخطوف الثالث غير معروف. وبعد تشكيل اللجنة الأمنية العليا لمتابعة حوادث الاختطاف في المحافظة، خُطف أربعة أشقاء من منزلهم في منطقة أبي الخصيب من قبل مسلحين مجهولين. وفقا لمصادر محلية، كان المسلحين قد وصلوا الى المكان بقافلة مؤلفة من أربعة سيارات في ساعة مبكرة يوم 14 تشرين الثاني وادعوا أنهم من مكتب رئيس الوزراء. وقالت مصادر محلية أن مجموعة مليشيات كانت قد اشتبهت بالإخوة على انهم أنصار أو متعاطفين مع داعش وهي المسؤولة عن عملية الاختطاف. وأكدت المصادر في وقت لاحق أن جميع الإخوة الأربعة أطلق سراحهم دون دفع فدية.

تدمير البنية التحتية المدنية أو الممتلكات

تلقى مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي تقارير عن جماعات مسلحة تابعة أو مساندة لقوات الأمن العراقية تقوم بنحو متعمد بتدمير البنية التحتية المدنية. عقب انتهاء الاشتباكات بين قوات الأمن العراقية وداعش في 23 تشرين الثاني في مناطق السعدية وجلولاء في محافظة ديالى، أفيد بأن قوات الميليشيات في المنطقة بدأت بنهب وتدمير ممتلكات المدنيين بما في ذلك المنازل والشركات. ووفقا للمصادر، كانت النية المعلنة للميليشيات هي معاقبة أولئك الذين يشتبه بتواطؤهم مع داعش. نُشرت في وقت لاحق على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي صور ومقاطع فيديو تبين التدمير الذي حل بالممتلكات، ولكن لم يتمكن مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي من التحقق من صحتها. ووفقا لمصدر من المنطقة، قامت المليشيات في الأيام 24 و 25 و 26 من تشرين الثاني بتدمير ما لا يقل عن أربعة مساجد سنية في السعدية وخمسة في جلولاء. ومرة أخرى لم يتمكن مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي من التحقق من هذه التقارير.

التعذيب والاستخدام المفرط للقوة

ادُعي ايضا ان قوات الأمن العراقية والمجموعات المُسلحة استخدمت القوة المفرطة ضد الناس وعرضتهم للتهديدات والترهيب.

ففي حدود 5 تشرين الأول أقامت الميليشيات نقاط تفتيش مؤقتة في منطقة العظيم بمحافظة ديالى على الطريق الرئيسي بين بغداد وكركوك. وذكرت مصادر أنه في حالتين على الأقل، أُفيد بأن أعضاء الميليشيات كانوا يسألون المسافرين عن انتمائهم الطائفي ويقومون بمضايقتهم وتهديدهم والإساءة لغير الشيعة منهم. وفي 11 تشرين الأول، وبعد هجوم باستخدام سيارة محملة بالمتفجرات في منطقة الشعلة في شمال بغداد كان قد اسفر عن عدة إصابات بين صفوف افراد الشرطة ذهب ضباط من شرطة بغداد الى مستشفى في الكاظمية حيث يرقد زملائهم الجرحى وحاولوا الدخول الى غرف العمليات والردهات للاطمئنان على رفاقهم، وقد أفيد بتصاعد التوتر بين الموظفين والشرطة عندما حاول الموظفين منعهم من الدخول حيث ذكر عدد من الموظفين ان إثر ذلك اعتدت عليهم الشرطة. ومنذ ذلك الحين، أُفيد بأن عصائب اهل الحق أقامت وجود مسلح لها في المستشفى.

ومع تزايد التوترات الأمنية، أصبحت نقاط التفتيش أيضا بؤر للتوتر والمضايقة والقوة المفرطة. ففي حادثة واحدة أفيد بها الى مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي انه في يوم 1 أيلول مُنع مجموعة من الطلاب من قضاء الحويجة كانوا في طريقهم الى كركوك لحضور الامتحانات النهائية في البداية من الوصول إلى نقطة تفتيش عسكرية. وحسبما زُعم، بعد ان وصل الطلاب الى نقطة التفتيش بدأ ثلاثة جنود وضابط بضربهم، إثر ذلك سقط احد الطلاب أرضاً وأفيد بانه تعرض للضرب بعقب السلاح والوطء على يد جندي من البيشمركة. إثر ذلك تلقى الطالب العلاج الطبي في البداية وأطلق سراحه لكنه أغمي عليه في وقت لاحق، عندها عاد إلى مستشفى الحويجة حيث ظهرت عليه علامات نزيف داخلي في الجمجمة ومن ثم أُرسل إلى مستشفى كركوك لتلقي مزيد من العلاج. ومرة أخرى وفي نفس نقطة التفتيش استوقف الطالب لما يقرب من ثلاثة ساعات قبل أن يسمح له بالمرور، وأخيرا وبعد وصوله إلى مستشفى كركوك خضع الى عملية جراحية طارئة. أُفيد ان الطالب سقط في غيبوبة وتوفي في يوم 5 أيلول بسبب إصاباته وتأخر العلاج.

وفي أواخر تشرين الثاني علم مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي من مصادر متعددة بوفاة محام حسبما يبدو من التعذيب في يوم 28 حزيران. حيث زُعم ان المحامي كان قد أعتُقل بموجب المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لعام 2005. وأفيد بأن الضحية كان قد اعتقل في مركز اعتقال في مطار بغداد الدولي حيث خضع للتعذيب أثناء الاستجواب لإجباره على الاعتراف بجرائم تتعلق بالإرهاب. ثم أمر قاضي التحقيق بأجراء "تحقيق مفصل" بسبب رفض المتهم بالاعتراف بعد الجولة الأولى من الاستجواب. إثر ذلك تعرض الضحية لمزيد من التعذيب وتوفي في يوم 28 حزيران أثناء احتجازه. وقد حصل مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي على صور المتوفى التي يبدو أنها تُبين علامات وإصابات تتفق مع مزاعم تُفيد بتعرضه للتعذيب قبل وفاته.

الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبها مجهولون

تلقى مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي عدد كبير من التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والإيذاء الجسدي التي تم التحقق من حدوثها ولكن لم يكن هناك معلومات قاطعة عن المسؤول عن هذه الاعتداءات. ففي عدة حالات تشير عوامل ظرفية الى المسؤولية ومع ذلك لم تكن هذه العوامل دائما كافية لتبرير الإسناد القوي للمسؤولية. وفي عدد كبير من الحالات كانت هوية الضحايا وغيرها من المعلومات حولهم هي أيضا غير معروفة.

الاغتيالات/ عمليات القتل

سجُلت الاغتيالات وعمليات القتل، بما في ذلك استهداف فئات محددة، بأعداد كبيرة في جميع أنحاء البلاد. إذ يجري العثور يوميا على عدد كبير من الجثث، وكثير منها كانت مجهولة الهوية، وذلك في خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووردت تقارير عن جثثٍ مجهولة الهوية في محافظات صلاح الدين ونينوى وكركوك وديالى وبغداد والبصرة وبابل، كثير منها مصابة بطلقات نارية ومعظمها في الرأس. وفي بعض الأحيان عُثر على جثث لضحايا معصوبي الأعين و / أو بأيدي و / أو أقدام مكبلة، وبعض من الجثث تحمل علامات سوء المعاملة أو التعذيب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تسنى لمكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي التحقق من تقارير عن 206 جثة مجهولة الهوية، ومع ذلك، لم يتمكن مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي من التحقق من عدد كبير من تقارير أخرى.

استمرت بغداد بوصفها اكثر الاماكن التي شهدت حوادث قتل على أيدي مجهولين مع تقارير تفيد بأن معهد الطب العدلي في العاصمة استقبل في الأيام بين 18و-23 نحو جثة مجهولة الهوية؛ متجاوزا بذلك عدد الجثث التي كان المعهد قد تسلمها في منتصف تموز والتي تُقدر بنحو 15 جثة مجهولة الهوية في اليوم الواحد حسبما ورد. تلقى مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي تقارير عن 124 من الحوادث التي خلفت جثث مجهولة الهوية في بغداد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي يوم 3 تشرين الأول عثرت الشرطة على جثث 14 رجلا قضوا جراء اصابتهم بأعيرة نارية في مناطق المشتل والبلديات ومدينة الصدر والشعب والطارمية والعطيفية في بغداد. وفي يوم 14 تشرين الثاني تم العثور على 16 جثة في منطقة الحسينية. ووفقا للمصادر، يُزعم أن الجثث تعود لأفراد ميليشيا محلية. وفي 30 تشرين الثاني، عثرت الشرطة على ثلاثة جثث في مناطق الإعلام والسيدية، إذ تم العثور على جثة رجل في منطقة الإعلام (جنوب بغداد) مطاب بعيار ناري وعلى جثتين لامرأتين في السيدية (غرب بغداد) قضيتا بعد اصابتهما بطعنات.

وفي 1 كانون الثاني وجدت الشرطة جثث رجلين قضيا جراء اصابتهما بأعيرة نارية: واحدة في منطقة العبيدي (شرق بغداد) والاخرى في منطقة الفضيلية (شرق بغداد). وفي يوم 4 كانون الأول عثرت الشرطة على جثة رجل تحمل علامات تعذيب وطعنات في منطقة مدينة الصدر (شرق بغداد). وعثرت الشرطة على جثث رجلين آخرين مصابة بطلقات نارية: واحدة في منطقة الشعب (شمال شرق بغداد) وواحدة في حي أور (شرق بغداد). بالإضافة إلى ذلك، عثرت الشرطة على جثة رجل لقي حتفه بأعيرة نارية في منطقة الزعفرانية (جنوب بغداد).

وبنحوٍ أقل تواترا من العاصمة تم العثور على جثث مجهولة الهوية في محافظات أخرى في جميع أنحاء البلاد. ففي يوم 30 ايلول، عُثر على خمسة جثث ملقاة في نهر دجلة في قضاء الدور في محافظة صلاح الدين، جميعها متحللة بشكل كبير مما يجعل من الصعب التعرف عليها. وفي يوم 28 تشرين الأول، عثرت قوات الأمن في كركوك على جثة شاب في منطقة حي العسكري. وفي 29 تشرين الأول، تم العثور على جثتين في منطقة سد شيرين بالقرب من مدينة ليلان في كركوك مقيدتا الأيدي وتحمل اثار أعيرة نارية في الرأس والجسم. وفي 30 تشرين الأول عثرت قوات الأمن في منطقة تركشكان في ليلان في محافظة كركوك على جثة رجل قُضي جراء اصابته بأعيرة نارية في الرأس.

وفي 29 أيلول قام مجهولين بأنزال رجل من داخل صندوق سيارة وأطلقوا النار عليه مرتين في الرأس في حي الرسالة في مركز مدينة البصرة. ووفقا للمصادر فأن الضحية كان قد أختُطف من مكان آخر وجلب الى منطقة الرسالة حيث قُتل هناك.

وفي يوم 13 تشرين الثاني عثرت الشرطة في الكميت في شمال محافظة ميسان على جثة رجل عُرف أنه من محافظة الانبار تحمل علامات تعذيب.

وتم تسجيل عدد من محاولات الاغتيال أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير استهدفت القادة المحليين وغيرهم من المدنيين. ففي يوم 9 ايلول كان هناك محاولة فاشلة في كركوك لاغتيال القيادي في التحالف العربي تعرض إثرها لجروح خطيرة. الضحية هو رئيس قسم الدراسات الإسلامية والقرآن في كلية التربية في جامعة كركوك وكان مرشح عن قائمة الكرامة السياسية في الانتخابات العامة في نيسان ضمن ائتلاف عرب كركوك. وفي 12 تشرين الاول نجا عضو مجلس محافظة ديالى من محاولة اغتيال بالقرب من ناحية قره تبه عندما استهدفت عبوتين ناسفتين موضوعة على جانب الطريق موكبه. وفي 9 تشرين الثاني وردت تقارير تفيد بأن الشرطة في الاسكندرية عثرت على جثة عضو مجلس محافظة بابل الذي كان قد اختطف في شهر تموز وجثة قاضٍ في بابل كان قد اختطف في شهر آب. ووفقا لمصادر محلية كان الضحايا منتقدين للحكومة السابقة.

وفي حالات أخرى أفيد عنها، هاجم مسلحون في يوم 7 ايلول شاحنة تحمل النازحين في منطقة أبو صيدا في ديالى مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة اثنين على الأقل. وفي 11 أيلول قتل أربعة أفراد من عائلة واحدة في منزلهم على يد مسلحين مجهولين في قضاء الصويرة في محافظة بابل. وفي 10 تشرين الأول فتح مسلحون يستقلون سيارة أجرة النار على دورية للشرطة العراقية جنوب مدينة كركوك مما أسفر عن اصابة شرطيين وامرأة وطفل. وفي 29 تشرين الأول، أطلق مسلحون مجهولون الرصاص على عضو من الطائفة السنية أمام محل حدادة له بالقرب من مسجد الشهيد طه في منطقة أبو الخصيب في محافظة البصرة، حيث هوجم الضحية عند عودته من المسجد بعد صلاة الفجر. وفي 22 تشرين الثاني أطلق مسلحون النار على حافلة صغيرة بين كصيبة وبعقوبة مما أسفر عن مقتل امرأة واصابة امرأة أخرى وطفل.

التفجيرات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية المدنية

وقعت التفجيرات التي إما استهدفت المدنيين بشكل مباشر أو تلك التي وقعت بغض النظر عن وجودهم في جميع أنحاء البلاد، إذ استهدفت هذه الهجمات المطاعم والمقاهي والحدائق العامة وأماكن التسوق وسائل النقل العام وأماكن العبادة والمباني العامة وما حولها ونقاط التفتيش الأمنية. تم توظيف العبوات الناسفة في مجموعة متنوعة من الأشكال بما في ذلك تلك التي يستخدمها الأفراد الراجلين والعبوات الناسفة التي تحملها السيارات والسيارات المفخخة. أثرت هذه الهجمات واستهدفت المدنيين من كل الطوائف والأعراق في جميع احياء العراق التي كانت ذات خليط متنوع من السكان.

شهدت بغداد اكثر عدد للهجمات فخلال الفترة المشمولة بالتقرير كان هناك 258 هجمة باستخدام العبوات الناسفة في المدينة. ففي يوم 18 ايلول استهدفت عبوة ناسفة غير محددة سجن العدالة في منطقة الكاظمية في (شمال بغداد) مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 24 شخصا وإصابة 90 آخرين حسبما أُفيد. واستمرت سلسلة الانفجارات في المدينة على مدى ثلاثة أيام بين 18-20 أيلول، حيث أسفرت الانفجارات باستخدام أربعة سيارات مفخخة وعبوتين ناسفة عن مقتل 24 شخص على الاقل وجرح 96 آخرين في مناطق الطوبجي والإسكان والكرادة وأقضية المحمودية واليوسفية والتاجي .

تعرضت المدينة الى موجة أخرى من الانفجارات بعد بضعة أيام بين 22 و-24 ايلول عندما استهدفت ستة عبوات ناسفة وسيارتين مفخخة مناطق شيعية في الغالب. إثر ذلك قتل 18 شخصا على الأقل وأصيب 80 آخرين. وفي 1 تشرين الأول

تم تفجير عبوتين ناسفتين في منطقة عويريج (جنوب بغداد) وواحدة في البياع (جنوب غرب بغداد) وواحدة في جسر ديالى (جنوب شرق بغداد) مما أسفر عن مقتل سبعة مدنيين على الاقل واصابة اكثر من 34 آخرين. وفي نفس المساء انفجرت سيارة مفخخة في منطقة بغداد الجديدة (شرق بغداد) مما أسفر عن مقتل 13 على الاقل واصابة 47 أخرين. وفي يوم 11 تشرين الأول وقعت سلسلة من الهجمات باستخدام ثلاثة سيارات مفخخة ضربت احداها منطقة الجكوك في الكاظمية (شمال بغداد) اسفرت عن مقتل 30 مدنيا على الاقل واصابة 60 على الاقل. وخلال هذه الفترة استُهدفت منطقة الكاظمية ثلاثة مرات في غضون أربعة أيام بما في ذلك هجوم اخر بسيارة مفخخة اسفر عن مقتل 21 مدنيا على الأقل وإصابة 52 آخرين.

شهدت المدينة عدة هجمات استهدفت المساجد خلال اوقات الصلاة . ففي 19 تشرين الأول استهدف انتحاري يرتدي حزام ناسف مجلس عزاء في حسينية في منطقة الحارثية (شرق بغداد) مما اسفر عن مقتل 15 مدني و جرح 24 آخرين. وفي 20 تشرين الأول استهدف انتحاري يرتدي حزام ناسف المصلين بعد صلاة العصر في منطقة السنك (وسط بغداد) مما اسفر عن مقتل مدنيين وجرح ثمانية آخرين. واستهدفت سلسلة من الهجمات الزوار في بغداد والذين كانوا في طريقهم من والى كربلاء لزيارة الأربعين بين 2 و 5 تشرين الثاني.

وفي يوم 29 تشرين الثاني، وقعت خمسة انفجارات باستخدام العبوات الناسفة في مناطق البياع والشعب وشيخ عمر والأمين والمدائن إذ انفجرت عبوة ناسفة في منطقة البياع (جنوب غرب بغداد) مما اسفر عن مقتل مدني و جرح خمسة آخرين؛ وانفجرت عبوة ناسفة داخل حافلة صغيرة في منطقة الشعب (شمال شرق بغداد) مما اسفر عن مقتل مدنيين وجرح ستة آخرين؛ ففي الصباح انفجرت عبوة ناسفة اخرى في منطقة شيخ عمر (وسط بغداد) مما اسفر عن مقتل مدني وجرح سبعة اخرين؛ وانفجرت عبوة ناسفة أخرى في منطقة الأمين (شرق بغداد) مما اسفر عن مقتل مدني واحد وجرح ثمانية آخرين؛ وانفجرت عبوة ناسفة أخرى في المدائن (جنوب بغداد) مما اسفر عن اصابة مدنيين أثنين.

وفي 1 كانون الاول، وقعت ثلاثة هجمات بالعبوات الناسفة في مناطق حي أور وحي العامل والنهروان، إذ تم تفجير عبوة ناسفة في أحد المطاعم في حي أور (شرق بغداد) مما أدى إلى وفاة أحد المدنيين وإصابة تسعة آخرين، وتم تفجير عبوة ناسفة ثانية في سوبر ماركت في حي العامل (جنوب غرب بغداد) مما أدى إلى مقتل مدني واحد وإصابة ثمانية آخرين. وتم تفجير عبوة ناسفة ثالثة في قاعة للعب في منطقة النهروان (جنوب شرق بغداد) مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة ثمانية آخرين. وفي 2 كانون الأول ضربت ثلاثة هجمات بالعبوات الناسفة أحياء مختلفة في بغداد، ففي الصباح تم تفجير عبوة ناسفة في حي الدورة (جنوب بغداد) مما أسفر عن مقتل مدنيين وإصابة سبعة آخرين، وفي المساء تم تفجير عبوة ناسفة داخل حافلة في منطقة بوب الشام الصناعية (شمال شرق بغداد) مما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة ستة آخرين، وايضا في المساء انفجرت عبوة ناسفة داخل مقهى في حي الامين (شرق بغداد) مما أسفر عن مقتل مدني واحد وإصابة ستة آخرين.

في يوم 3 كانون الأول استدف انفجار خمسة عبوات ناسفة عدة مناطق في بغداد حيث استهدف الانفجار الاول المنطقة الصناعية في قضاء التاجي (شمال بغداد) مما اسفر عن مقتل مدنيين وجرح ستة آخرين. كما انفجرت عبوة ناسفة في مطعم شعبي في منطقة الحبيبية (شرق بغداد) مما اسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين و جرح 10 آخرين. وانفجرت عبوة ناسفة في منطقة الأسكان (شمال غرب بغداد) مما اسفر عن مقتل مدنيين وجرح خمسة آخرين. وانفجرت عبوة ناسفة في علوة

للخضار في منطقة العامرية (غرب بغداد) مما اسفر عن مقتل مدنيين وجرح ثمانية آخرين . ووقع انفجار عبوة ناسفة آخر كانت موضوعة تحت حافلة صغيرة في منطقة النهضة ذات الأغلبية الشيعية (شرق بغداد) مما اسفر عن مقتل مدني واصابة 5 آخرين.

وفي مساء يوم 4 كانون الأول انفجرت سيارتين محملة بالمتفجرات في مدينة الصدر (شرق بغداد): إذ جرى تفجير السيارة الاولى في سوق الأولى مما اسفر عن مقتل تسعة مدنيين وجرح 28 آخرين، بينما انفجرت الثانية قرب تقاطع الأورزدي مما اسفر عن مقتل 12 شخص و جرح 41 آخرين.

وفي يوم 8 كانون الأول، استهدفت سبعة انفجارات بواسطة العبوات الناسفة عدة مناطق في بغداد. ففي الصباح استهدفت احداها مخبز في حي الفرات (غرب بغداد) مما اسفر عن مقتل مدنيين واصابة خمسة اخرين، كما استهدف انفجار عبوة في سوق شعبي في حي اور (شرق بغداد) المدنيين مما اسفر عن مقتل شخص وجرح ثمانية آخرين. وفي الصباح اسفر انفجار عبوة لاصقة وضعت تحت سيارة عن مقتل استاذ جامعي في منطقة الصليخ (شمال بغداد)، وبعد ظهيرة اليوم نفسه استهدف انفجار عبوة ناسفة سوق شعبي في منطقة عرب جبور في الدورة (جنوب بغداد) مما اسفر عن مقتل مدني و جرح اثنين آخرين، وفي المساء استهدف انفجار عبوة ناسفة المدنيين في سوق شعبي في مدينة الصدر (شرق بغداد) مما اسفر عن مقتل مدني وجرح اثنين اخرين، وانفجرت عبوة ناسفة في منطقة الشعب (شمال شرق بغداد) مساءاً مما اسفر عن اصابة خمسة مدنيين، وايضا في المساء استهدف انفجار عبوة ناسفة الزوار في منطقة اليوسفية (جنوب بغداد) مما اسفر عن مقتل مدنيين وجرح ثمانية آخرين.

شهد قضاء الطوز ذي المزيج العرقي المختلط في محافظة صلاح الدين سلسلة من الهجمات والتي في كثير من الأحيان نُفذت من قبل مجهولين. تقع مسؤولية الأمن في القضاء حاليا تحت سيطرة الميليشيات وقوات البيشمركة، على الرغم من أن المنطقة لا تزال تحت سلطة واختصاص بغداد. ففي مساء يوم 16 ايلول انفجرت عبوتين ناسفة في قضاء الطوز مما أسفر عن مقتل مدني واحد على الاقل واصابة تسعة اخرين. وفي يوم 27 أيلول انفجرت عبوة ناسفة في ملعب شعبي في حي آلتن في قضاء الطوز، عندما كان الشباب من العائلات العربية السنية النازحة يلعبون كرة القدم، حيث اسفر الانفجار عن مقتل اثنين واصابة 10 آخرين (بينهم ثلاثة أطفال). وفي يوم 27 تشرين الأول انفجرت عبوة وضعت في دراجة نارية في سوق ملا صُفر في وسط قضاء الطوز مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين (امرأة وطفلة) وإصابة 20 آخرين على الأقل. وفي 28 تشرين الأول، انفجرت عبوة ناسفة موضوعة على جانب الطريق في قضاء الطوز الذي تقطنه أغلبية من الشيعة التركمان مستهدفة حافلة مدنية صغيرة مما أسفر عن مقتل مدني واحد وإصابة 17 آخرين. ووردت تقارير تفيد بأنه في يوم 1 كانون الاول انفجرت عبوة ناسفة موضوعة على الطريق الرئيسي في ناحية العسكري في قضاء الطوز (شرق تكريت) مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين وإصابة 11 آخرين. وحسبما أُفيد كان ثلاثة اكراد من الطوز من بين المصابين والباقين من النازحين من العرب السنة من الذين انتقلوا إلى قضاء الطوز بعد أحداث حزيران.

وفي أجزاء أخرى من صلاح الدين وقع في يوم 11 تشرين الأول في تكريت هجومين بسيارات محملة بالمتفجرات قتل وأصاب 32 مدنيا على الأقل (لم تتوفر احصائية عن عدد الخسائر). وفي مساء يوم 30 تشرين الأول اسفر انفجار عبوة ناسفة في سوق بيجي عن مقتل ثلاثة مدنيين وجرح خمسة آخرين.

واستمرت كركوك مسرحا لانفجارات متفرقة في داخل المدينة والمحافظة معظمها لم يعلن أحد مسؤوليته عنها. ففي 19 أيلول انفجرت سيارة مفخخة في شمال كركوك مما اسفرت عن مقتل عشرة مدنيين واصابة 20 اخرين، وفي 1 تشرين

الأول انفجرت دراجة نارية في قرية الحصر في ناحية شوان اسفرت عن مقتل مدنيين واصابة 11 آخرين. وفي 13 تشرين الأول استهدف هجوم بدراجة نارية مفخخة دورية للشرطة في منطقة القادسية في مدينة كركوك اسفر عن مقتل ضابط الشرطة وإصابة ستة ضباط آخرين وتسعة مدنيين.

وفي 9 تشرين الأول انفجرت شاحنة محملة بالمتفجرات في قرية شفتة في شرق مدينة بعقوبة في محافظة ديالى مما أسفر عن مقتل 10 مدنيين (بينهم طفلان) وضابط شرطة، وإصابة ستة اشخاص (من بينهم طفل واحد). ووقع هجوم آخر في نفس اليوم بعبوة لاصقة وضعت تحت سيارة مدنية في بعقوبة مما أسفر عن مقتل سبعة مدنيين على الاقل واصابة خمسة. وفي ظهيرة يوم 20 تشرين الأول وقعت اربع هجمات بسيارات مفخخة في مناطق مختلفة من كربلاء بما في ذلك انفجارين في منطقة باب طويريج، مما أسفر عن مقتل تسعة مدنيين على الاقل واصابة 39 آخرين. وقد تم الإخبار أيضا عن هجمات أصغر أيضا في واسط والنجف ونينوى والقادسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

حوادث الخطف واحتجاز الأشخاص

تم إبلاغ مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي عن عدد من عمليات الخطف واحتجاز الأشخاص حيث هوية الجناة غير معروفة أو غير مؤكدة.

وردت تقارير تفيد بأنه في يوم 2 تشرين الثاني دخلت قافلة مؤلفة من عدد من السيارات تحمل علامات الشرطة ولوحات تسجيل حكومية الى ناحية بلدروز في ديالى واعتقلت 15 مدنيا من السنة. وفي اليوم نفسه نفت الشرطة المحلية وجود أي معلومات أو معرفتها بشأن الاعتقالات عندما استفسرت أسر المخطوفين حول وضع المعتقلين. وبعد يومين أفيد بأن عائلات المخطوفين بدأت بتلقي مكالمات هاتفية من أشخاص مجهولين يطالبون بفدية مقابل إطلاق سراح المختطفين. وحسبما قيل تراوحت المبالغ بين 5000 إلى 50000 دولار امريكي. وفي يوم 14 تشرين الثاني خُطف اثنين من الطائفة السنية في ناحية خان بني سعد في محافظة ديالى. وفي 15 تشرين الثاني خُطف اثنين من الطائفة السنية في وسط مدينة بعقوبة.

وفي يوم 13 تشرين الثاني خُطف طبيب سني خارج مكان عمله في مدينة الطب الكائنة في (وسط بغداد). وفي يوم 23 تشرين الثاني خُطف شخصان يعملان في دائرة الماء في نينوى بصفة رئيس مهندسين من قبل مهاجمين مجهولين في بغداد حيث اتيا الى بغداد في مهمة لمناقشة القضايا المتعلقة بصرف راتب موظفي دائرة الماء مع وزارة البلديات والأشغال العامة.

شهدت البصرة أيضا عدد كبير من عمليات الخطف التي نفذها مجهولين، ففي يوم 11 أيلول اختطف أربعة مسلحين ملثمين طبيب من قضاء القرنة شمالي البصرة، وفي يوم 13 ايلول أُفيد ان الأطباء الذين يعملون في عيادات خاصة في قضاء القرنة قد اوقفوا عملهم وخرجوا بمظاهرة للتنديد بالاختطاف وما يزعمون من هجمات مماثلة ضد الأطباء. وفي مساء اليوم ذاته تم الإفراج عن الطبيب المختطف بعد مناشدة شيوخ العشائر للخاطفين حسبما أفيد. ولم تدفع اي فدية لتأمين الإفراج عن الطبيب.

وفي 11 أيلول خطف ثلاثة مسلحين يرتدون الزي العسكري معاون عميد كلية شط العرب قرب مستشفى الفيحاء في وسط مدينة البصرة، إثر ذلك أعلن قائد شرطة البصرة إلى وسائل الإعلام في 13 أيلول ان قواته داهمت بيت آمن يقع في منطقة الأهوار شمال البصرة وانقذت الضحية. وأفيد بأنه لم يجر دفع أي فدية للخاطفين الذين لم يتم القبض عليه. وفي 1 تشرين

الثاني خطف سبعة مسلحين ملثمين رجل سني يبلغ من العمر (50 عاما) من منزله في منطقة أبو الخصيب في البصرة، حيث استخدم الخاطفون سيارة بيك آب بيضاء بدون لوحات تسجيل واقتادوا الرجل إلى جهة مجهولة.

الاستنتاجات والتوصيات

بعد ستة أشهر منذ بدء النزاع الحالي في العراق الذي كان تأثيره على المدنيين العراقيين واسع وشديد، واصل عشرات العراقيين من الرجال والنساء والأطفال بالنزوح من ديارهم بسبب العنف أو بسبب معاناتهم المباشرة من أعمال العنف والإرهاب بما في ذلك القتل والإصابة والاختطاف وتدمير مصادر رزقهم والبنى التحتية المدنية الأساسية وتمزيق أسرهم. وقد أدى الصراع إلى أكثر من 2.1 مليون نازح عراقي وعدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين. غالبا ما يتعرض النازحين واللاجئين الذين يعيشون في أماكن تعاني من قلة الموارد من ظروف سيئة ومن العنف والإساءة. يشكل تقديم الدعم المادي والعيني المناسب والفعال للنازحين التحدي المستمر لا سيما مع بداية فصل الشتاء. كما افضى التأثير المشترك لانعدام الأمن والفقر وعدم كفاية الموارد وضعف قدرة الحكومة والوضع السياسي السائد الى تفاقم الظروف لأولئك النازحين.

يساور مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي القلق إزاء الضعف الشديد للمدنيين المحاصرين في مناطق النزاع أو اولئك المستهدفين في هجمات مباشرة ومنهجية تقوم بها الجماعات الإرهابية والمسلحة، أو المحاصرين منهم في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش وبخاصة الفئات الضعيفة، بما في ذلك أعضاء الجماعات العرقية والدينية المختلفة والنساء والأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقة وكبار السن. لا يزال وصول المساعدات الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني مصدر قلق خطير مع طبيعة لا يمكن التنبؤ بها وعنيفة يُبديها داعش والجماعات المسلحة المرتبطة به مما يخلق بالنتيجة بيئة غير مستقرة تحول دون وصول وتسليم المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين. يحد انعدام الأمن أيضا من قدرة السكان المدنيين على الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمأوى والخدمات الأساسية والتعليم.

قد يرتقي الاستهداف المباشر للمدنيين عبر الانتهاكات والتجاوزات لا سيما ضد أعضاء الجماعات العرقية والدينية المتنوعة والهجمات العشوائية التي يشنها داعش والجماعات المسلحة المرتبطة به ضد المدنيين إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وربما جرائم ابادة جماعية.

وقد نفذت قوات الأمن العراقية والقوات التابعة لها ايضا عمليات عسكرية التي في بعض الأحيان يبدو أنها تنتهك مبادئ التمييز والتناسب والالتزام باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين من آثار العنف. علاوة على ذلك، نفذت الجماعات المسلحة المرتبطة بقوات الأمن العراقية عمليات الخطف والقتل المستهدف.

وعلى نحوٍ عاجل، يوصي مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان التابع الى يونامي بما هو آت:

1. يجب على جميع أطراف النزاع المسلح الدائر الوفاء التام بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ويجب على الأطراف اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنيب المدنيين آثار الأعمال العدائية واتخاذ جميع

التدابير اللازمة لاحترام وحماية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين.

2. يجب على الفور ايقاف جميع أعمال العنف أو الإيذاء المرتكبة ضد المدنيين والتي تمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان المعمول بهما. وينبغي على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، الاستمرار في متابعة الوضع عن كثب وذلك بهدف ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة وانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.

3. وفي تنفيذ العمليات المسلحة، يجب على جميع أطراف النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لضمان حماية المدنيين من آثار العنف والحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاع، وذلك تماشيا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

4. يجب أن تمتنع جميع أطراف النزاع المسلح وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة من تهجير السكان المدنيين وتتخذ التدابير اللازمة لمنع ومواجهة ذلك بما فيه السماح بالمرور الآمن وتوفير ضمانات السلامة للجهات الفاعلة الإنسانية ليتسنى لها الوصول الى السكان النازحين والمتضررين من النزاع.

5. يجب على جميع الأطراف التأكد من حماية المدنيين وتمكنهم من الوصول دون عائق إلى المرافق الطبية والمساعدات الإنسانية وأنهم قادرين على ترك المناطق المتأثرة بالعنف بأمان وكرامة سعياً للحصول على المأوى الأمن وعدم ارغامهم على العودة قسرا إلى المناطق المتضررة.

6. يجب على جميع الأطراف ان توافق على عمليات الإغاثة التي هي ذات طبيعة انسانية ومحايدة وان تقوم بتسهيل ذلك من خلال السماح بالمرور السريع ودون عراقيل لشحنات الإغاثة والمعدات والأفراد وتيسير ذلك. وينبغي أيضا احترام وحماية العاملين في المجال الانساني والمرافق الإنسانية.

7. يجب على القادة السياسيين العراقيين اغتنام كل فرصة والتوصل على وجه السرعة الى قرار كبير وفعال للأزمة من خلال استعادة سيطرة الحكومة وسيادة القانون على المناطق التي استولى عليها داعش.

8. حكومة العراق ملزمة بإجراء التحقيق بفعالية وسرعة ودقة ونزاهة في اية مزاعم لانتهاكات أو تجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، وعند الاقتضاء، محاكمة المسؤولين عن هذه الأفعال (وخاصة إذا كانت هذه الأفعال تشكل جرائم دولية). وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذه الانتهاكات والتجاوزات تؤدي إلى رفع حق الضحايا في الإنصاف الفعال الذي يضمن لهم الحق في الحصول على العدالة بنحوٍ متساوٍ وفعال والتعويض الكافي والفعال والفوري عن الضرر الذي لحق بهم.

9. ينبغي على حكومة العراق أن تنظر في الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكخطوة فورية، النظر في قبول ممارسة الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق الحالة الخاصة التي تواجه البلاد وفقا للبند الثالث من المادة 12 من نظام روما الأساسي.

10. يجب على حكومة العراق تنفيذ الاصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الشاملة التي تهدف الى ضمان السلم الاجتماعي من خلال المصالحة.

انتهى...

تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق: 11 أيلول – 10 كانون الأول 2014

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
بغداد/العراق

www.uniraq.org/www.ohchr.org